

۹۶۱۵-بی

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب الحاکم الفی فی الجوهری فی الخزانة

مؤلف شیخ حسین بن یحیی الجوهری

موضوع تاریخ

۹۵۸۹

شماره ثبت کتاب ۸۶۰۵۳

(المسائل الخراسانية)

تأليف

محمد

العام

حبره حسن الله

البحر

١٠٠٠

خطي - فهرست شده
9615

خطي - فهرست شده
9615

خطي

مال غفره من الامم



قال سببر الفيلسوف

لا اعرف حقيقة الروح ولا اقدر ان اعرف
رجل ما عكشنا المحب عن قواها وطواهرها

۹۶۸ ج ۱

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب المحاکم البصائر فی الجواهر الکبریٰ فی الخوارزم
مؤلف شیخ حسن بن محمد آل عصفور

موضوع



شماره ثبت کتاب

۸۶۰۵۳

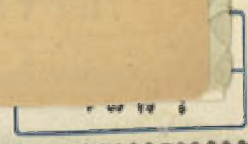


کتابخانه مجلس شورای ملی

۹۶۸



Handwritten text in Arabic script, possibly a letter or document, written on a rectangular piece of paper pasted onto the right page. The text is arranged in several lines and appears to be a formal communication.



هذه الرسالة الموسومة بالمحاسن النفسانية في اجوبة المسائل الخراسانية
تأليف العالم العامل المحقق الكامل الشيخ حسين بن الشيخ محمد بن محمد بن
مستعد بالله بالكرامة والحبور واخذته بالوالدان والحق بيمينه والله البديع



بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك يا من جعل فتح مخلقات المسائل بمفاتيح السؤال واخذ على
العلماء ان يعلموا الجاهل قبل ان ياخذ عليهم ميثاق التعلم والاعمال
ونصلى على مرجع العباد في الحرام والحلال محمد وآله اشرف النبيين
وبعد فيقول راجي جود ربه العجيم حسين بن محمد بن احمد بن
ابراهيم انه قد سئلتني بعض الفضلاء المحققين والعلماء المدققين
الجامع بين رتبة العلم والعمل والتجاني عن طريقة اهل الزنج و
الخط من قصرهمته على استنباط الاحكام الشرعية من اخبار اهل
الرسالة وتكبد جادة الاهواء والاداء وانجها له

عن مسائل قد علم بها البلوى وعجز الفضلاء عن طالعى يكبو عند
انجرى في مفار بيانها العول وحيث ان السائل اجابته لدى من
فرضى اللازبة وامثال امره من حقوق الواجبة اجبته وان
لم يكن اهلا لذلك ولا حرياً بسلوك هذه المسالك اخلاصاً
المشهور والقول الشايع على ممر الاعصار والدهور لا يسقط
الميسر بالمعسور وقد رتبته مسائل على الفخر الذي رتبته في
السؤال وقرنت كل مسألة مسألة بما سأل من الجواب و
المقال وسميتها بعد برزها الى عالم الوجدان وظهورها من
بين الاقلام والبيان بالمحاسن النفسانية في اجوبة المسائل
الخراسانية وبالله استعين في نيل ذلك التوضيح والتبيين انه
خير موفق ومعين **قال** رفع الله مقامه ونشرف مبداه و
ختمه ايها العالم العالم والمحدث الكامل الورع التقى والفقيه اللوذعي
اطال الله بقاءك ومتعباً بقاءك كيف اعتقادكم في علمائنا الاصولية

السائل

مثل مولانا العلامة المحلى والشيخ زين الدين والشيخ بهاء الدين
عليهم الرحمة وامثالهم حيث قالوا بالاجتهاد الذى هو عبارة
استقراء الواسع في طلب الظن والعلم الشرعى الذى يحصل من الاحاديث
ظنا والقواعد المحدثه يجعلونها مدركا ورجعا مع انهم يفتوا في الامور اصولا
وفي الفروع ابوابا وفصولا وكل واحد منهم في التوحيد وحيد وفي العبادات
ليس لهم عدول ولا كلام فضوله وفي النبوة ولا مامنة كالرودم المشيد
بل بعد مواجد ان شكوك المخالفين ونقصوا ادلائهم الوكيكة ^{لستخف} ^{لستخف}
بتأليف الكتب والرسائل ودرجوا فيها من الدلائل القاطعة والبراهين ^{الطائفة}
ما يشفى العليل ويروى العليل وينزل الشك ولا ريب ان من قلوب اولى
الالباب لكتاب الاقنين بلا سعي ارضوان الله عليهم في اعلاء الدين
السعى وجهد وايفاء غايته الجهد في كل عصره او ان فالدين يرونهم باقى الى الان
وبدلوا ما لم وعرضهم ومهمهم في ذلك حتى بعدوا وشرخوا ووقلوا كالشهادة
وامثالهم وغاية ما في الباب القول بالتحليلة في الاحكام باعتماد الاجايرين

وهذا المخطى باعتماد معد ورام لا في الحديث النبوى رفع عن امتى تسعة
اشياء وعد منها الخطا والنسيان ولا تهم كانوا في غايته الروح ولا احتياله في
الدين ونهايته المحبة ولا تباطى بمولات السادة او كائنه الهداية علماء فضلا
كاملين وان لم يكونوا معد ودين فامرهم هو كوله الى رب العالمين ونحن نرجوا
النجوة للجبال والعوام مع انهم عارون عن معرفته الاحكام فكيف لا نرجوها العلماء
الاعلام والفضلاء الاجدال الكرام ولقد استقروا من الاجايرين يدينهم
غاية الذم ويحذرون عن محاسنهم كالحيمة والارقم والعدو ولا يحجم ويعدو
من المخالفين بل من التواضع المصلين نحو ذب الله من سوء هذا لا عقائد
تقتصر من الجوانح والقواعد ولا اختلاف في الفروع عندكم ممنوع او مشروغ
بنيونا لنا الجواب بطريق الصواب ليؤدبه عنا الشك ولا اضطراب ونفوز
بالثواب بخير من الرب المنيل **المجواب** انه قبل الخوض في بيان هذا السؤال
انه لا بد من الكلام على طريق عقائدنا الاجايرين والمجتهدين وبيان حلال
هذه الطرائق في الدين والسبب المانع على ذلك اليقين **فقول** الفقهاء

في بيان ذلك هو ان الله سبحانه لم يقبض نبيه صلى الله عليه واله حتى اكمل
دينه وانتم نعمته كما قال الله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتي
وسرقت لكم الاسلام دينا ومن هنا جاء في الخطب والادعية المأثورة في
ذلك اليوم عند ذلك القول قالوا صلوا الله عليهم محمد الله على اكمل الدين
واتمام النعمة ورضا الرب فلم يبدع شيئا يحتاج اليه الامة الا بنية بانزاله في
كتابه او بآيائه في سنة نبيه حتى امرت الخدش والجلدة ونصف الجلدة فما
استغنى عن البرهان اني به مخرج اعنه واحتاج الى الحجته والبيان اني به اعمه
على اتم وجهه وابلغه بما كان معه من بينة وبرهان وخطابة وجدالة بالية
هي احسن الى غير ذلك مما تقتضيه الحكمة الاحدية والخاصية الصمدية بان جعل
لكل طائفة ما يناسب عقولهم والهيئة ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من
حيى عن بينة ولئلا يحتاج امته الى سالف الشرائع الى شئ يهملهم من القضايا
والوقائع فقال نعم ما فرطنا في الكتاب من شئ وقال فيه بيان كل شئ وقال
جله من قال ولا رطب ولا يابس الا في كتب مبين وكما في آيات الكتاب من مثل

هذا الخطاب وفي بهج البلاغة عن امير المؤمنين عليه السلام في كلام له ذم فيه
اهل الفتراء انزل الله سبحانه ديننا قصفا فاستعان بهم على اتمامه ام كانوا
شركاء له فهم ان يقولوا وعليه ان يرضى ام انزل سبحانه دينانا ما نقصه الرسول
صلى الله عليه واله عن تبليغه وادائه والله سبحانه يقول ما فرطنا في الكتاب
من شئ وقد استغفان في روايات الفريقين بل تواتر في احاديث المنزهين
عنه صلى الله عليه واله اني مخلف فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي اهلي
وفي بصائر الدرجات بسند صحيح عن ابي الحسن ع انه قال ان الله تعلم يقبض
نبيه حتى اكمل له جميع دينه في حلاله وحرمة فجاءكم بما تحتاجون اليه في جميعه
ولست تخفون به وباهل بيته بعد موته والله عند اهل بيته حتى ارش الكف
وفي الكتاب المذكور والكافي باسنادهما عن ابي جعفر عليه السلام قال ان الله
تبارك لم يبدع شيئا يحتاج اليه الامة الا انزل في كتابه وبنيته لرسوله وجعله
لكل شئ حدا وجعله عليه دليلا وجعله على من تعدد لك الحد حدا وبينا
عن ابي عبد الله عليه السلام قال ما من شئ الا وفيه كتاب وسنة وباسناد

عنه عليه السلام ما من امر يختلف فيه اثنان الا وله اصل في كتاب الله و
لكن لا تبلغ عقل الرجال وبأسنادهما عن سماعة عن الحسن بن موسى
كل شيء في كتاب الله وسنة نبيه او يقولون فيه فقال له كل شيء في كتاب الله
وسنة نبيه صلى الله عليه واله وفي كتاب البصائر باسنادة عن ابي الحسن
عليه السلام قال قلت اهلك الله ابي رسول الله ما يكتفون به فقال
نعم وما يحتاجون اليه الى يوم القيمة فقلت وضاع من ذلك شيء فقال لا
وفي الكافي باسنادة عن ابي جعفر عليه السلام عن امير المؤمنين في كلام له طرب
فجاءهم بنسخة ما في الصحف الاولي تصديق الذي بين يديه وتفصيل للحلال
من ريب الحرام ذلك القران فاستنطقوه ولن ينطق لكم اخبركم عنه
ان فيه علم ماضى وعلم باق الى يوم القيمة وحكم ما بينكم وبين ما اجتمعت
فيه تختلفون وفي كتاب الامالى للمصنف وق باسنادة الى الرضا عنه انما
في كلام له ان الله لم يقبض نبيه صلى الله عليه واله حتى اكمل الدين وبين
فيه الحلال والحرام ولقد ردك الاحكام وجميع ما يحتاج اليه الناس كحلال

9
فقال عز وجل من قال ما فرطنا في الكتاب من شيء واتر له في حجره الودع
وهي في اخر عمره عليه السلام اليوم اكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتي
ورضيت لكم الاسلام ديناً واما ما من تمام الدين لم يقبض عليه السلام حتى
بين لامته معالم دينهم وادفع لهم سبيله وتركهم على قصد الحق امامهم عليا
علما واما ما ترك شيئا يحتاج اليه الامم الا بدنه فمن زعم ان الله لم يكمل
دينه فقد ترك كتاب الله عز وجل فهو كافر وفي كتاب بصائر الدرجات باسناد
عن القتيبي يرفعه الى ابي عبد الله عليه السلام ان رجلا من الاشياخ الكلابية
وجعل لكل سبب شرا وجعل لكل مفتاح علما وجعل لكل علم بابا ناطقا من غير علم
ومن انكر ان الله ذلك رسول الله ونحن وفيه الصحيح عن محمد بن مسلم قال سئلت
عن ميراث العلم ما بالغ اجتمع من العلم ام يفسر كل شيء من هذا العلم التي تكلم
فيه الناس من الطلاق والفرق فقال ان عليا كتب العلم كله والفرق فلو ظهر
امرنا لم يكن شيء الا وفيه سنة يعضها وفيه الفهم في الصحيح عن ابي اسامة قال كنت
عند ابي عبد الله وعنده رجل من المغيرة فقال ما من شيء يحتاج اليه ولد ادم

الا وقد خرجت فيه السنة من الله ورسوله وكذا ذلك لما اخرج علينا
بما اخرج فقال المغيرة وبما اخرج فقال اليوم اكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتي فخرج
من الامة فلو لم يكمل سنة وفرائضه وما يحتاج اليها الناس ما اصبحت به ولا اخبار في
هذا المعنى لاي اقلام البيان هي شاهد على ان الطريق في هذا الحكم
مقصورة على الكتاب سنة اهل البيت محمد عليهم السلام وان ليس حكم على الناس من الاجا
به سنة ونفس من النصوص كانت هذا الطريق هي المحكف عليها في الحد الاول
وعليها بنى الاستنباط الشرعي وعليها انما يبنون المعول وقد اعترف بعض
علماء العامة بذلك مع اخلاصة الى الراي والقياس وعدم مبالاة بالـ
في الشبهة وموضع القياس وكان الباعث على الاختراع تلك الجاحدة
القومية والطريقة المستقيمة انه بعد ما قبض عليه وتولى الامر غير اهله
فكان الخليفة منهم يقضي بما انفذوا الحال من الكتاب والسنة وما سئل
من خضر من اصحابه فان لم يجد نصا حكم بما يرى من المصلحة كما هو شأن
الملوك والامراء في القضاء الكلية وتجربته براءون ما ينظم به امر الدوا

وبصلح حال الرعية سواء وافق الشارع او خالفه ولا يبالون هنا بالمبالاة
لبنيتهم والمخالفة وكانوا يسمون ملائسة قد الى النفس اجتهدا ام والعامل به
مجتهدا قال الفاضل المعزى عن الداين عبد الحميد بن ابي محمد بن نجر
على النج العلي كان عمر مجتهدا يعمل بالقياس والاستحسان والمصلحة المرسله
ويؤي تخصص عموم النص بالراي والاستنباط من اصوله انقضت خلاف ما
بفرضه النص كان يا امراته بالكيد والحيلة ويؤيد قوما وبعضهم
اخبار استحق العقوبة بحسب ما يراه من المصلحة انتهى محام الامر على ذلك
الخطباء المنقسمين بعد الى ان انتهت الدولة الى امير المؤمنين من سب
العالمين فمدام بعض قواعدهم المبدعة في الدين وبقى كثير لم يقدرا على
ازالة لكثرة المخالفين حتى ظهرت الدولة الاموية فاجتوا بنوا البدع
الشنيعة واظهروا الباطل والاحوال الفضيحة فرادوا على تلك القواعد ولم
جرا فسادا واما اساس اولئك وزادوا في الطغيان فخر في ارتباك
على الناس ولا يبرحوا مشتملين على هذا اللباس حتى انتهت الوسيلة الى ارجاء

١٣
بنو العباس أهل القيان والنزاهة الكاس وأكثر الفقهاء من العامة في
أيامهم فزحوا مكانهم وأمر الناس بالاختلاف بفتياهم وكان أقرب الفقهاء
إليهم أشدهم عداوة لآل الرسول وأظهرهم أم خلافا في الفروع والأصول
كمالك وإبي حنيفة والشافعي وابن حنبل ومن خذا أخذوهم في تلك ^{ال}لذات
الشفقة وكان في زمانهم من الفقهاء من هو أعلم ولكن أشهر هو الأئمة
لآل محمد صلى الله عليه وآله البعض وأظم ولما فيه من التلبس الذي حرام عليه
أبليس فأظهر الزهد والبعد عن الملوك طلبا للدين لا شك لا تبركها ظاهرها
ومراء آلهم في السلوك فمالت إليهم قلوب الحرام ودانت لهم عقول من هم
في الضلالة كالانعام ورجت أسواقهم الكاسدة أفام وأى أفام فستروا
ما أبدعوا في الدين بأصلاح عمومونا وبلغ غير مبين فمالت إليهم الحكام فالد
أمر الحلال والحرام وولواهم المدارس المناسبت ما هو بحرام من القضاء
والفتيا مناسبت فكثر عليهم القضاء والمسائل وضاق عليهم فسبح البراهين
والدلائل فعدوا إلى العمل بالأجماع والقياس والواي والاستحسان

١٣
وما يليق بحال الناس وغير ذلك من القواعد العقلية والسفسطائية
وما حضروا من القوانين الشيطانية فامسحوا تلك الطرق وأضافوا إليها
ما يملن النظر بها ولا غفاد عليها من مسائل الكلام والنطق والعربية
وعلم لم يأت مستندها عن الفرة العصبية ورتبوا ذلك على أبواب
وفصول وسموا ذلك فيما بينهم بعلم الأصول وجعلوا أقوى مباحثة
الاجتهاد بعد ان خضوا مسائل الفقهيات من الطينيات وقالوا
ان المجتهد هو العالم بتلك الأصول في مسائل الفقهيات والفادس على
استنباط ذلك المجهول من ذلك العلوم وان خالف ما جاء عن الرسول
فهناك أخذ كثيرهم سلوك طرق جادة للتصويب فحكم بان كل مجتهد مصيب
والقليل من ذلك بحيل وان خالفهم في ذلك القليل لكن قالوا ان المصيب
أجر بن والخط واحد في البين وروا حد ثنا قد صاغوا عن الكذب
والهم بن ورتبوا ان الصحابة كلها كان طريقهم الاجتهاد وناهيك بها
من طريقة وكانوا يعرفون أولئك بأهل السليقة ولما نادى الزمان

وكثر المجتهدون فظهر التحصب ^{١٢} وفكر الانصاف وكثر الجور واشتد ^{عنتا} الا
وتفرقت الآراء وكثر الاختلاف رآوا هذا الجسم مادة هذه الفتن
واطفاء نائرة ما تحتم من المحنة فاجتمع اهناك على قصر العمل على
المذاهب كالدعوة وبدعية ما سواه من المذاهب المتوزعة فاحلوا
اسراقة دم من سلك غيرها من المذاهب واباحت مال من تعلق باذيال
غيرها في شئ من المطالب فمذهبة طريفة الخذلان من النواصب واما
الفرقة المحقة فهم في الصدور كالحول لم يقولوا في اصول الدين ولا في
فروع ولا على ما جاء عن ائمتهم الا برأى كماله عليه ما قد مناه من
الكتاب والاحبار وكان فيهم جماعة من العلماء المدققين والفضلاء
المحققين مثل الهشامين ومومن الطالق والطيار فابعد واما اجأ
عن ائمتهم في اصول الدين بالبراهين القطعية العقلية ونجح الوا
الجليلة وكان ذلك عن امرائهم في مقام الاحتجاج والقطع لشبه اهل
الزيج واللباج واما في مسائل الفروع فسلخوا طريق التسليم لاربابها

١٥
واتوا البيوت من ابوابها من غير عجت عن علماء واسما بها وكانوا في
اغلب احوالهم يتأقوا لهم اللقا بالامام فياخذون عنه في كل مسألة حكمها
من الاحكام لعدم انتشارهم في البلاد والاقاق ولا انحصار الشبهة من
نهر من امير المؤمنين عليه السلام في اطراف الحجاز والعراق فدام هذا الامر الى زمن
الامام الصادق فادركت العناية من الملك الخاق اقواما من العجم فاهتدوا
الى الطريق الاقرب وكان الكثر من اهل قم المشهورين ^{وكانت} يخرجون شيعتهم معهم
فما زالوا في هذا الاكامل العظام وكان النادر منهم قد انقلب الى بلاد الشام
ولكن سكن في زوايته التقيية خوفا من الدولة الاموية والعباسية هذا
هو السر في كون اصحاب الاثمة في الحجاز والعراق كثرية جمة فلا زالوا يجمعون
صلوات الله عليهم بما يجتاجون اليه من المسائل والاحكام ويوقفونهم
على كل فرع من فروع الحلال والحرام ويسلكون بهم مسالط الطريقة النورية الى ان
وقعت الغيبة الصغرى والوزيرة الكبرى فحجب عنهم وبين النقل واللفظ الامن
القليل فخرجت لهم توقعات على يد السفرافى القليل الجليل واخرجت الشبهة بالرجوع

١٤
لهم والافتقار لما يلحقه خوفا من الخفاء والاضاعة وقد اجمع لهم الكتب
والاصول المشتقة على غريبات المسائل من العقول والمنقول ما شاء الله تعالى
مرجعهم في احكامهم ومستمسكهم في حلالهم وحرامهم لا شأنا لها على تلك
القواعد العتمة والفرع المهدية الممهدة واحصاؤها على قواعد الجمع بين
الاخبار عند اختلافها لاسباب كانت هناك جارية بين سلفها واولم
تلك الاسباب الثبوت التي هي اوسع ابواب المحامل والنوازل الصعبة
وكانوا يسمون لتلك القواعد من الاصول في الشريعة وما اختلف عليها
ذلك الكتب من احوال الشيعة فقيها وعالما ومحدثا وراويا ولا يكتفون للاجتهاد
بينهم ذكروا ولا اتروا خبر بل كانوا يذهبون للاخذ به وينزلونه عن رتبة العقول
وعملون عليه بانهم يستمسك بالعمدة الوثقى ويخلعون من رتبة اهل
الصالح والسداد ومن هنا خلت من ذكره اخبارنا المتبادر
جماعة كني في ذم اصحابه وبالغ جماعة في اطهائه فانورهم ودرم ابوابه الا ترى
الى اسحاق بن يوسف كيف اختلف مقالته في ابطاله والرد على من دان بجاهلية قولهم

١٥
وهو من اكابر الامامية ودام الامر هناك على ذلك الى ان وقعت الغيبة الكبرى
وتركت ظلم الخيرة النكاري فمناك ارتفع معظم النفية لعارض الخفاء عن
الشيعة بالكيفية حيث لم يكن امام لهم ظاهر فحازون على ملكهم منه الاجزاء
الى ذلك ظهور اقوام من ملوك الشيعة فانهت الدولة عليهم فاقاموا
أرد تلك الشيعة كجامع الاحبار اعيان حلدان وآل بويه من الروساء ولا يبان
ظهور دين الامامية في العراق ولجأ غايبة الظهور لانهم هناك من وقوع
فتشاهم علماء في العقول والمنقول وفنلاء حرروا مسائل الفروع والاصول
مثل العلامة السدوسي الشيخ المعتمد وشيخ الطائفة والسيد المرتضى وغيرهم
من فاز بقداح التوفيق والرضا فظهر في كتب العامة ومجتبى اصحابهم والمسائل
عامه وجهت ان مدار اولئك المخذولين على الاعتبارات الضالمة من
الاجتهاد والفتن والواي والقياسات الوهمية والظواهر الظنية وكانوا
يسمون للملكة الفادحة على ذلك بالاجتهاد وصاحبها مجتهد البلاد فانهت
الشيعة على البحث معهم لم يدام تلك القواعد والمجاهر معهم في تلك الفروع والزوا

فتموا تلك لايجاب والفقهاء عليهم اجتهاد في مقابلتهم والمغتر من ذلك
اطفاء نائوتهم وهم مع ذلك لايجاوزون تلك الطريقة القديمة لم يتكبروا
الصدور ولا المستقيمة فان غلهم على استدلاله في فرع من الفروع لم يغير الامام
فذلك على سبيل الاكراه في مقام الاحتجاج ولا اختصاص بل قد صرحوا قدس
ارحمهم في مولفاتهم واعلنوا في محضهم ومصفاتهم بعدم جواز تعليق المفتي باحد
الاجتهاد واعلنوا بتخطية من سلك تلك الطريقة من اسباب السداد فلا ذل
تلك الطريقة جارية فيهم من اعصار انهم عليهم السلام الى ان مضى من هجرة
صلى الله عليه واله خمسمائة عام ومن سرج بذلك ابوالكارم بن هرون في اصولنا
الغنية حيث نقل من بعض العامة انما وسط لسان التشيع على امامية بانهم لا معرو
لهم بشي من الفروع الاصولية بل اعتمدوا على نقل الاخبار العصبية فلا يملك في الاصول
عبرت لا فائدة فيه بالكلية فاجاب قدس الله سره باننا معاشر الشيعة نعمل في
الشرعية التي هي الاحاديث وانما كلامنا في الاصول لا مرين احدهما التبيين ما في
كلام الامامة عليهم السلام من معنى الامر الذي غير ذلك مما يتعلق باللغة والثاني

ان الاحكام الشرعية ثابتة عندنا من طريق النقل ونريد ان نوبها بطريق
العقل فهذه هي العلة في اطلاق المجتهدين على العالم الامامي في تلك الاعصار ومع
ذلك لم يكونوا يذكرونه في مقام المدح والجلالة بل يمدحونه بالوثاقة
والعلم والعدالة وهو ذلك كما في فهرست الشيخ وكتاب الكشي والنجاشي
من كتب الرجال ولا تزال الامر على هذه الحال حتى غداى الزمان والشيخ العبد
والمرتضى في العلم والعمل لهم باقران وذلك في اواخر الستمائة من الهجرة
للامامية في اواخرها كثرة ولا شهرة ولا نفوذ ولا دولة الى يومنا هذا
العثمان على ذلك المكان حتى ظهر الناصر العباسي وكان طبعه الميل الى الشيعة
هناك جماعة من حملة الشريعة يفاخرون القدماء في العلم والفكر فشاخ هذا
امرهم وكان في بغداد مستقرهم ادعى كانت مجمع الفضلاء من العامة
الدولة دولتهم فالدارس ملوثة بدرسهم ومن صدر التدريس منهم والكتب
الشائعة بينهم كتبهم فلم يكن لاصحابنا يد من مخالفتهم فمالت طباعهم الى
ما في مولفاتهم والتدريس لمصفاتهم لما فيهم من الدقة وقد نظر والي من

٢٠
قدمهم من الامامية كالشيخين والرافضة ربما سلخوا في الاستدلال على بعض
المسائل مسالكهم فذكرنا في مقام الاحتجاج مداركهم وقد عرفت ان
العرض من ذلك لا يهدم ما قعد من القواعد المسالك قط هو انهم على
الاعتقاد غفلة عن طريقهم التي كان عليها الاعتقاد فحصل بهذه الغفلة ^{خلاف} ولا
النام لا وتلك العوام اعتقاد بعض الاصول كما هو شاهد في هذا الزمان
العلوف على قرآن شرح العبد لتحصيل القواعد الاصولية وانما لا يكون العلم
اصلا باحتي بمعنى نظره في تلك العبارات ولا يكون حكما حتى يشتغل ^{شبه} مجا
الفد بهر والشفاء والاشارات فاما الامر كذلك حتى انتهت التوبة الى ^{العلم}
الحكي وكان لم يكن الشبهة المقام العلي وكان عليه مدارهم في احكام
الشرعية فاخلدوا الى العلوم العامية الشبهة واشتغل بقواعدهم الاصولية
وباحثهم في المسائل الخفية الجليلة وكان ركي الفهم شديد الخطأ واسع
الدائرة في العلوم العقلية فصارت طبعه مشغول بالنظر الى موافاتهم الاصولية
فالف في تلك القواعد وصنف قوط مسامع من اخذ منه وشنف فالف
فوزهم

٢١
ففسرهم الى تلك الطريقة بل قد جعل طريقهم في الحقيقة حتى ان كتابهم
بقواعد الاحكام الفقهية ملخص من كتاب الغرر المرافضة من الشافعية و
ربما على عتبة بعض العامة حاشي وفيه كما وقع للبعض اوى وقد شاهدته
في كثير من نسخها من جرد او كل من جاء بعد العلامة تبعه في هذه السجدة
وذلك لمحصل تلك العلة الباعثة للعلامة على ذلك السلوك حتى انك اذا
نامت كتاب تهديد القواعد للشهيد الثاني رايت قد سلك فيها سلك
عبد الرحيم الاسترعي الشافعي في كتابه الكوكب الدرسي وكتابه في علم الدارسة
قد سلك فيه طريقته بن الصلاح من العامة في حرايته وكذا اذا نامت
زيدة الاصول الشيخنا اليربائي رايت مباحثها مختصر الحاجبي وما هذا الا ما
سرى في نفوسهم من الغفلة عن الطريقة الاولى وما زال الامر كذلك حتى انتهت
التوبة الى المحقق الشيخ حسن بن الشهيد الثاني فاطلع على رسالة المحقق
في علم الاصول وعرف مذهب الشيخ والنقد من اخبار الرسل و
استبان لئانه الصواب وقال انه الطريق الذي ينبغي ان يسلك في كل

باب فتحكم والد في تلك الدارك وما الى العمل بالاجار في اكثر السالك حتى
اعتمد ما سئل الصدوق في كتاب من يخص الفقهاء اعتمادا على شهادة من
الفاضل النبي لكنه لم يجسر على مخالفة حال الجسوس لصيرورة طريقه هذا
غريب الصدوق في تلك الايام والدهى فقارنه جماعة في ذلك كشيوخنا ^{بيد}
ومعاصرة سيد المدارس وهما كانا في الدهر من كبرى رهان وما زال
ذلك الامر شايعا في تلك الايام حتى صغى اليهم من بعدهم جماعة من
الفضلاء الذين اطلقوا باهداب الاخبار ونشر اعلم الاحاديث في تلك
الاصقاع والدار كن كالا ميين محمد امين الاستاذ ابا دى والفاضل ملا خيل
القره بنى والفاضل ملا محسن الكاشاني والشيخ محمد طهراني والشيخ حسين
بن شهاب الدين العاملي وامننا لهم فصرحوا بما لو ج به غيرهم من الاعاظم
لم نأخذهم في الله لو متكلم لانهم عرفوا الحق فلم يسعهم الا القبول والتسليم لما
جاء من الارسال وحيث قد حققنا ذلك المسلكين وانكشف لهم حال
الفرقتين فمنناك تنكبنا طريقنا الاجتهاد بالمرّة وطغنا هناك فيما ينقلونه
من

من اجماع او شهرة قصفت اذانهم الى قواعد الاخبار وفرشوا ما ينقلونه
جحدهم الى ما جاء فيها من الاسرار والذى اظهر لهم ذلك الحق المبين و
ابعدهم عن ساحرة تلك المجتهدين تكثر الاوامر الفرانية وتواتر الاخبار
المصرية بسبلوك الطريقة القادرية والذم لا يرتكبان الا هراء الذين يفترون الله
ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الفاسقون وفي اخرى فاولئك هم الظالمون
وفي اخرى فاولئك هم الكافرون وقال تعالى الم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب
وقال جل من قائل ولا تقولوا لما تصف السنتكم الا هذا احل او هذا حرام
لنفتروا على الله الكذب لا ياتيه وقال جل من قائل الرب انهم ما انزل الله لكم من رزق
فجعلتم منه حراما وحلالا قال الله اذن لكم ام على الله تفترون وقال جل شانئنا وقل
يا فراعهم كالميس لم يبع علم وتحسبوا بهينا وهو عند الله عظيم وقال يا امم بذكر
علم انهم لا ينظرون ولا يات في هذا المعنى كثيرة في الكتاب اما الاخبار فاعتنا
في مستفيض في هذا الباب كتاب الامالي للصدوق باسناده الى يحيى
بن عبد الله عن ابي عبد الله الصادق عليه السلام قال ان الله تبارك وتعالى يبعث

بابين في كتاب ان لا تقولوا حتى يعلموا وان لا يرحم واملم يعلموا قال الله عز وجل
لم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب ان لا يقولوا على الله الا الحق وقال تعالى لا تدبوا
بما لم يحيطوا به لما باتهم تاويله وراه العياشي في تفسيره بطريقين احدهما
عن اسحاق بن عبد العزيز عن ابي عبد الله ^{عليه السلام} والاخر عن ابي القاسم ^{عليه السلام}
وفي الحمال باسناده عن ابي عبد الله ^{عليه السلام} قال قال امهالك عن خصلتين
فيها هلك الرجال ان تدب الله بالباطل وتفتي الناس بما لا تعلم وفي
اللامالي في الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله ^{عليه السلام} قال قال لي اباك
وخصلتين فيهما هلك من هلك اياك ان تفتي الناس بما لا تعلم او تدب
بما لا تعلم وفي الكافي بسند الصحيح في الظاهر الى ابي اسحق الخوري ^{عليه السلام} عن ابي عبد الله ^{عليه السلام}
في حديث قال والله لخيركم ان تقولوا اذا قلنا وتضمنوا اذا استمنا ونحن فيها
بينكم وبين الله عز وجل واجعل الله لاحد خيرا في خلاف امرنا وباسناده
عن حسان ابي علي عن ابي عبد الله ^{عليه السلام} حسبكم ان تقولوا ما تقول وتضمنوا
عما نصت انكم قد رايتم ان الله عز وجل لم يجعل لاحد في خلافنا خيرا

وباسناده الى الفضل بن عمر قال قال ابي عبد الله ^{عليه السلام} من دان الله بغير
سماع عن صادق الزم الله اليه الى الفنا ومن ادعى سمعا من غير الباب
الذي فتح فهو مشرك وذلك الباب المأمون على سر الله للمؤمن وفي كتاب
عن ابن ابي عمير الرضا ^{عليه السلام} باسناده الى ابي ابراهيم بن ابي محمد عن الرضا ^{عليه السلام}
قال اخبرني ابي عن ابا عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه واله قال من اصغى الى
فقد عبد فان كان الناطق عن الله فقد عبد الله وان كان الناطق عن الناس
فقد عبد الناس الى ان قال يابن ابي عمير واذا اخذ الناس ميثما وشمالا فاقام
طريقنا فانه من زمان الزمان ومن فارقنا فارقناه فان ادق بلخرج
به الرجل من الايمان ان يقول للحصاة هذه نواة ثم يدين الله بذلك دبراً
من خالفنا بين ابي محمد واحدتك به فقد جعت لك في خير الدنيا والاخرة
وفي الحمال باسناده عن سليمان بن قيس الهلالي قال سمعت امير المؤمنين
يقول احذروا عني دينكم ثلثة رجال قرا القرآن حتى اذا ارأيت عليه بحته
اخترط سيفه على جاره ورماه بالشرك فقلت يا امير المؤمنين ايها اولي بابك

٢٦
 قال الرازي ورجلا استحققة لا كاذيب كلما احدث احدا حديثا كذب
 مدحا با طول منها ورجلا انا الله سلطانا فنعلم ان طاعة الله ومعصية
 معصية الله وساق الحديث الى ان قال انما الطاعة لله ومن سواه وكذا الامر
 انما امر الله بطاعة الرسول لانه معصوم مطهر لا يامر بمعصية وانما امر بطاعة
 اولي الامر لانهم معصومون مطهرون لا يأمرون بمعصية وفي كتابنا في التفسير
 عن الفضل بن يسار قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول كلام يخرج من هذا
 البيت فهو باطل وباسناده عن الحاج بن الصبلح قال قلت لابي جعفر
 انما احدثت عنك بالحديث فيقول بعضنا قلنا قلنا قال فماذا تريد ان تريد
 ان تكون اماما يقتدى بك من رح القول لينا قد سلم محمد بن احمد بن علي
 في رضى الله اعطى في قوله ثم اتخذوا اخبارهم ورضي عنهم اسما با من دون
 الله قال روى عنهم عليه السلام من اخذ دينه من افواه الرجال انزل الله الرجال
 ومن اخذ دينه من الكتاب السنن نزلت الجبال ولم ينزل قال وهذا الخبر مر
 عن الصادق عن امير المؤمنين عليه السلام وفي تفسير القمي عند قوله ثم اتخذوا اخبارهم
 انما
 فلا

٢٧
 قال قال ابو عبد الله نزلت في الذين غيروا دين الله وتركوا ما امر الله
 ولكن هل رايتهم شاعرا قط تبعه احدا فاعني بهم الذين وضعوا ديننا باذنهم
 الناس على ذلك الى ان قال لا الذين امنوا وعملوا الصالحات وهم امير المؤمنين
 وولد الفضل بن الحسن الطبرسي في مجمع البيان قال روى العياشي باسناد
 عن ابو عبد الله انه قال في الشعراء هم قوم تعلموا وتفقهوا في الدين فاضلوا
 واصلوا في العياشي باسناد عن جابر عن ابو عبد الله قال سئل عن
 قول الله عز وجل اتخذوا اخبارهم ورضي عنهم اسما با من دون الله
 قال اما والله لم يتخذوا هم الهدى الا انهم احلوا لهم حلالا فاخذوا امرهم
 حراما فاخذوا به وكانوا اسما با من دون الله وعن حذيفة قال قال الله عز وجل
 اتخذوا احبارهم ورضي عنهم اسما با من دون الله فقال لم يكونوا عبدا
 ولكن كانوا اذا احلوا لهم اشياء استحلوها واذا حرموا عليهم اشياء
 حرموها محمد بن الحسن الرضائي في نهج البلاغة عن امير المؤمنين في
 خطبة قال خاضوا بحار الفتن واتخذوا بالبدع دون السنن من امر المؤمنين

^{٢٨}
 ونطق الضالون والمكذوبون نحن الشعار ولاصحاب ولتخزينه والابواب
 ولا توتوا البيوت الا من ابوابها فمن اناها من غير ابوابها سمي سارقا الى
 ان قال وان العامل بغير علم كالسائر على غير الطريق فلا يريد بعد من
 الطريق الواضح لا بعدا عن حاجته وان العامل بالعلم كالسائر على الطريق
 الواضح فليستظرناظر سائرهم راجع وعن وعلى في خطبة له قال انما
 رجلا من متبع شرعة ومبتدع بدعة ليس معه من الله برهان منه و
 لا منبأ حجة محمد بن القاسم الطبري في كتابه في تاريخ المصطفى باسناده الكافي عن
 نبأه عن امير المؤمنين في حديث انه سئل عن اختلاف الشيعة فقال ان الله
 لا يعرف بالرجال بل بآية الحق فاعرف الحق تعرف هذه ان الحق احسن الحديث والصانع
 به مجاهد معهم عليه السلام في الاحكام وتفسير القرآن في حديث انه سئل بصرف
 عن قوله اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم قال ادلى العقل العلم فلنا
 اخاص ام عام قال خاص لنا وفي الكافي باسناده عن محمد بن عبيدة قال قال
 ابو الحسن عليه السلام انتم اشد تقبلا ام للرجبة قال قلت فلنا وفلنا وقلنا لم

وعنا

^{٢٩}
 عن هذا فلم يكن عندي جوابا اكثر من الجواب الاول فقال ابو الحسن عليه السلام ان الرجبة
 نفسوا رجلا من تفرغ طاعته وقلدوا وانكم نصبتهم رجلا وفرضه طاعته فلم تغفلوا
 فهم اشد منكم تقبلا وباسناده عن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله في قوله الله عز وجل
 ومن الناس من يعبد الله على حرف قال ان الاية تنزل في الرجل ثم تكون في
 التبايع قال قلت كل من نصب دونهكم شيئا فهو يعبد الله على حرف فقال نعم
 وفي كتاب من لا يحضره الفقيه قال قال الصادق عليه السلام يحكم حكمان حكم الله وحكم
 اهل بيته فمن اخطأ حكم الله عز وجل حكم اهل بيته ومن حكم بغيرهم
 بغير ما اتوا الله عز وجل فقد كفر بما اتوا الله تعالى وفي كتاب الكافي في باب
 طلب الرباسنة عن ابي حمزة الثمالي قال قال ابو عبد الله اباك والرباسنة وياك
 ان قطا اعقاب الرجال قال قلت جعلت فداك اما الرباسنة فقد عرفتها واما
 ان اطا اعقاب الرجال فما لنا ما في يدي الا ما وطأت اعقاب الرجال فقال
 ليس حيث تذهب اباك ان تنصب رجلا غير الحق فنفسد في كلنا قال نعم محمد بن مسلم
 قال سمعت ابا عبد الله يقول اني لا اعرف اجنادكم من اشراركم بل والله ان



اشراك من احب ان يوطى عقبه انه لا يد من كتاب او عاجز الراي فيه ^{في} في
باب اصناف القضاة في المرقع عن ابي بصير عن ابي جعفر قال الحكم حكمان حكم الله
وحكم المجاهدين ومن احسن من الله حكما الفهم يوقنون واشهد على زيد بن
نابت لقد حكم في الفرائض بحكم المجاهدين وفي المرقع ايضا عن ابي بصير قال سمعت
ابا عبد الله يقول من حكم بدارهم بين يميني ما ترك الله عز وجل فهو كافر بالله العظيم
وباسناده عن معاوية بن وهب قال سمعت ابا عبد الله يقول اي قاض تقص
بين اثنين فاخطا سقط بعد من السماء وفيه الحسن عن عبد الرحمن بن الحجاج
قال كان ابو عبد الله قاعدا في حلفه وبيعة الراي فجاء اعرابي فسل ربيعة
الراي عن مسئلة فاجابه فلما سكت قال له اعرابي هو في عنقك فسكت
ولم يرد شيئا فاعاد عليه المسئلة فاجابه غثل ذلك فقال له اعرابي الهوى
عنقك فسكت ربيعة فقال ابو عبد الله مهو في عنقك قال ولم يقل وكل مفتي ^{من}
وفي الصحيح عن ابي بصير الخداء قال قال ابو جعفر عليه السلام من افق الناس غير علم
ولا هدا من الله لعنة ملائكة الرحمن ولا ملائكة العذاب تحفون من علي نقباً

31
وفي الحسن او الموثق عن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله ع من علينا شيئا ليس
نعرها في كتاب الله ولا سنة نبي صلى الله عليه واله فنظر فيها فقال اما انك انما ^{حيث}
لم تجبر وان اخطأت كذبت على الله عز وجل وهو في هذا المعنى بالغز خد النواثر
فلا يكون الاثنيان على اخرها ولا كلام في صراحها في عدم الاجتهاد التي ^{تسميها}
العامنة خذلهم الله تعالى واخذ ببعض طرقها جماعة من علماءنا كما قد مرنا اما
الزام الخلفاء في مقام الاحتجاج عليهم او غفلت عن تلك الاخبار التي ذكرناها
ولشدت على الظنهم وقد ابدت تلك الدلائل بوجوه ما خذها نصهم عليها ^{سرا}
عدم دلالة قطعها على جواز الاعتماد على الظن الذي ماخذ الاجتهاد في الحكم
نعم والنفسك فيه بالظن كما هو مادي دليلهم عليه يشتمل على دور ظاهر
مع انه معارض باقوى منه من الايات الصريحة في النهي عن العمل بالظن
والروايات المعلقة بذلك وقاس على ظن في الامور العاديه بالوجدان ^{بني}
ماليس بعيد من احكامه تعالى فقيم المتلفات امر من الجنايات واضرار الصوم
بالمريض وتعب من حبه القيل غير معقول مع ظن الفارق للزوم التخرج في هذه

لولا اعتباره فيها ولوا غيرنا في احكامه سبحانه لادى الى الحروب الفتن كما وقع
بين الصحابة العدول وتوهم ذلك ان يقال كل من دان بهذه الاستنباطات
الظنية في احكامه لعلم من محقق العامة وجميع من اولئك المتأخرين من المتأخرين
اعترف بالخضار دليل ذلك الدعوى في الجمع وانما هذه لما جاز لايات
والروايات مع ان ثبوت الاجماع غير مفيد للقطع بعد حصوله لما عرفت
ان علمنا القدماء ورد ساء الصحابة في الصدر الاول على هذه الطريقة
على انه قد ورد عن الصادقين سلام الله عليهم ان حجة الاجماع من حجة العاقل
وتواتر الاخبار عن الامثلة الاطهار باحصاء طرق اخذ العلم في السماع عنهم ^{عليهم} السلام
بواسطة ابيدونها واستفاضت الآثار عنهم بان لا يجوز تحصيل حكم الشرع
بالكسب والنظر لا من جانب يادى الى اختلاف الاراء في الاموال والفرع مما ينافع
ذلك الاجماع والقبول لو كان مقتضى ذلك الدليل الاجماعي وغيره على ذلك ^{استنباطا}
فانما لا ننفت فائدة بعثة الرسل وانزال الكتب وايضا كما يدعى الى الاستناد
الاختلاف كالاختلاف في دى الى الخطا فكيف يمكن جعله لفظا وطريقا الى ^{اللفظ}

قال محقق الخبر في هذا المقام انك تجزى في حال فتواك عن ربك وناطق
بلسان شرع فما سعدك ان اخذت بالحزم وما احضيك ان بنيت على الوهم
فاجل فمك تافاه قوله تعالى ولا تقولوا على الله ما لا تعلمون وانظر الى قوله تعالى
ا ساء ما انزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراما وحلالا قل الله اذن
لكم ام على الله تغفرون وتقطع كيف قسم مستند الحكم الى قسمين وما لم يتحقق
الاذن انت مفتر وتايبها ما قد منا من الايات كاية الم يؤخذ عنهم ^{عليهم} السلام
الكتاب ان يقولوا على الله الا الحق وقوله ولا تقف ما ليس لك به علم وقوله
ان هم لا يعلمون ودعوى تخصيص هذه الايات المعلنين بانبياء الفتن باصول
الدين كما وقع من اولئك الاصوليين بناء على ان الضرورة تجاز الى التمسك
في الفرع بالظن اما مطلقا بعد النبي صلى الله عليه واله ومن بعد عنه في زمانه كما
زعمه اکثر العامة وبعض سائرين من الغيبة كما هو زعم اولئك المتأخرين من
مجتهدى اصحابنا او لمن بعد عن الامام في زمن حضوره ايضا كما زعم اخرون
خيال ضعيف وتخصيص الكتاب بالتشريع والاختيار وتأنيها ان خلاصة

ما استدله به الامامية على وجوب عصية الامام انه لو كان ذلك لزم امره تعالى
باتباع من يخرج خطاه وذلك قبح عقلا من ان هذا الدليل جار في ابتغاء
المجتهد سواء فلنا وجوب اتباعه وجرأه بل في كتاب محاسن البرقة
رسالة منقولة عن الصادق ^ع امر صاحب يد رستميا وحفظها وفيها قد
استدل بهذا الدليل على امتناع العمل بفطن المجتهد ^{جهد} وادعاء ان السلك لا
مداركه غير منضبطة قد عا وكثيرا ما يقع التعارض فيها واضطراب النفس
ورجح كثير من قول العلماء عما يرافقه فلا يصلح لان يجعل مناط احكامه
وخامسها ان السلك الذي يختلف باختلاف الادهان بان يختلف احواله
والذهن واحد كيف يصلح لان يجعل مناط الاحكام في الامنة الى يوم القيمة
وسادسها ان الشريعة السمحة السهلة تشهد بالاختيار بل الكتاب كيف
تكون مؤتمنة على استنباط ظنية مضطربة الوجه وسابعها ان مفسد
ابتداء تلك الاحكام على تلك الاستنباط اكثر من ان تعد وتحصى ومن
اعظمها انه يقضي الجواز للفطن والمحرور بين المسلمين وسد هذا مما يؤدى
الى

الى رفعها والنوقف والتثبت في الامور الشرعية الى ما يلقى اليقين و
ثامتها انه اذا وقعت خصوصية دينية فبدينية على اختلاف المجتهد في الخاصية
مال او فوج او دم لزم ان لا يجوز لاحدهما ان ياخذها من الاخر ما يستحقه
في حكم الله وناسعها عدم انضباط المللكة المخصوصة التي سمىها اجتهادا
وعاشرها ان الفطن من باب التنبهات التي يجب النوقف عندها بالروايات
الكثيرة الصريحة كما في فتح البلاء غنة انما سميت الشهيرة شعبة لا انها شعبة الحق
فاما اولياء الله تعالى فمفسداتهم فيها اليقين ودليلهم سمع الهدا واما اعداء
الله تعالى فمدعواهم الفساد ودليلهم العمى فيما يجزى من الموت من خا ولا يخط
البقاء من احبوا وغيره من الروايات وحادي عشرها الخطيب الوصايا
المنقولة من المعصومين الصريحة في ان كل طريق يؤدي الى اختلا الفناوى
من خبر ضرورة النقبة مرد وغير مقبولة عند الله تعالى وانه لا يجوز الاقفا
والقضاء لا لرجل يعرض على العلم بقصر قاطع وان حكم الله تعالى في كل
واقعة واحد وان من حكم بغير ما حكم الله حكم بغير ما حكم المجاهلية وانما ان

المفتي ضامن ^{٣٤} لمخدر من عمل انقباض وهذا حاصل ما ذكرناه وهذه
الوجه وان اسكن الحدس في اكثرها الا انها شواهد ومثبات سبها
دعوى مشاركت الاخبار لقواعد الاجتهاد في الظن بل كلها فطرية على
ما يظهر من الفاضل المحقق محمد بن الاسترلاب في الفوائد الدينية والفاضل
الكاشاني في مواضع من كتابه الموسوم بآصول الاصول وما يظهر
ذلك من الفاضل المرحوم العاصي في اوائل رسائله وايد ذلك الدعوى
ان ما ادعاه من اكثر احاد بننا صارت دلالة قطعية الى اخره في الفرائض
التي ذكرها لا يكاد يشتمل منها راحة ما ادعاه نعم لا يربط الدلالة بالنسبة الى
من خولف بتلك الاحكام في تلك الزمان كانت قطعية لظهور الفرائض الحية
والفالبين لهم الا انها قد خفيت علينا في هذه الزمان بامور عديدة اوجبت
لنا الاشكال والوقوع في الداء العضال وقصارى ما يحصل لنا بسبب تلك الفرائض
ان وجدت هو ظهور الدلالة ومرتبة متقاوتة شدة وضعف بسبب تلك
الفرائض وخفاء وقربا وبعدا فمن تلك الامور التي اوجبت ما قلنا ما عليه
الاجازي

الاخبار في اكثر الاحكام من التناقض والتنافع وتصور الجمع بينهما غالبا
الا على وجه ظني غائبة الغلبة على بعض الاحكام ولا اعتماد على المراتب المروية
في دفع ذلك لا يخفى ما فيه على انه وان حصل الترجيح باحد هاتين لا يخرج
عن غلبة الظن ولا يجعل احد الطرفين والقطع وهذا ان شقنا نفع الاستدلال
قدس الله سره في اول كتابه الكافي بعد ذكره جملة من المراتب التي تخطى
عنها الى القول بالتخيير في العمل انتهى ومن تلك الدلائل ان دلالة اللفظ
الظني وقبام الاختلافات وشيوع المجازات بل غلبتها على الحقائق
ما لا ينكره الممارس الحاذق وكذلك ما ورد عنهم عليهم السلام كانوا
يكلون الناس على قدر عقولهم وانهم يجيبون عن الاسئلة على قدر الزيادة
والنقصان وما دعوى النوافر في جميعها فما يكذب به اخلافا في نفسها وان
منها التناقض والتخالف والحكم والتشابه والمردود والمقبول وكيف مثل
هذا يجمع النوافر ولهذا قال المفيد في رسالته الا انه ان التناقض لا يجمع و
مثل ذلك كلام الشيخ الطوسي في اوائل الاستبصار والظاهر انما المراد بذلك

الاختلاف الراجع الى نفس الوايات مع قطع النظر عن التفسير ولا يقتضي
الاختلاف حتى في المتنازع بالنظر اليها على ما حققه المحقق الشيخ علي بن سليمان في
تحليفنا على الاستبصار وغيره في غير ما نعلم يمكن ان يراد بالتنازع الدعوى ^{حيثما}
غير المتنازع للشهور بل هو اسم مما دلت القرائن على ثبوته وان كان في نفس
اخبار الاحاد فانهم كثيرا ما يطلقون المتنازع على مثله لمساواة هذا الفرد المتنازع
الاصطلاحي في وجوب العمل على ما يظهر من كلام الشيخ في العدة ومقدما
الاستبصار وان تلك الاصول التي ادعى توازها هي غير ما وصلت اليها فلا
ذلك فيما بين ايدينا واما الاستدلال على تلك الدعوى بانه لو لا قطعنا ^{لها}
لزم ان الحكم في مقام البيان والتفصيل يبريد من خطأ غير ظاهر بان
يحكم بكلام يبريد غير ظاهر لاسيما من اجتمعت فيه بلوغ نهاية الحكمة
مع العصية في الابتغيم اذ من الجائز ان ربما اقتضت الحكمة ذلك
كما اقتضت في مواضع ترك الجواب بل مرة كما استغفار من اجاب عنهم عليهم السلام
ان قد فرغوا عليكم السؤال ولم يفرغوا علينا الجواب بل ذلك البنان شغفنا اجننا
ولا

39
والا فلا يلجأ في الاخبار انه قد وردت عنهم خطابات تنصت على وجوب ^{يد}
لهم في كل منها المخرج ففي العلى باسنادة الى داود بن قوق قال سمعت ابا
يقول انتم افقه الناس اذ اعرفتم معاني كلامنا ان الكلمة من التنصت على وجوب
فولشه انسان لصرف كلامه كيف شاء ولا يذهب وفيه باسنادة الى زيد
الزاهد عن ابي عبد الله قال قال ابو جعفر عليه السلام يا بني اعرض من ذلك التسبعة ^{عليه}
قد بدت وابتدئتم ومعرفتم فان المعرفة هي الدراية وبالدرابات يعملون
الى اقصى درجات الايمان في نظرت في كتاب على فوجدت في الكتاب ان
قيمة كل امرء وقد من معرفته ان الله يحاسب الناس على قدر ما اناهم من العقل
وفي رواية عن ابراهيم الكرخي عن ابي عبد الله انه قال حديث تدبر خبر من الف
حديث تدبر ولا يكون الرجل منكم فقهيا حتى يعرف معاديق كلامنا وان ^{الكلمة}
من كلامنا التنصت على سبعين وجها للناس في جميع المخرج ولا اجابا ^{لهم}
كثير حيث قد ظهر من هذه الامثلة التي اوجبت مرجع اولئك الفضلاء
عن طريقة العلامة واضرابهم القواعد الاجتهادية وان مشاركة الاخبار

لها في الظن مما لا يضرب في الاخذ بها لان وجوب العمل بما جاء عنهم ^{عليه السلام} في
السنة متواتر ثبت على جهة القطع للايات والروايات البالغة حد التواتر
بل الاجماع للدعي من الفريقين على ذلك وقد اعترف جماعة من ائمة المجتهدين
كالعلامه في كتابه منهاج الكراعة وغيره من كتبه كنهائيه لا سواه بذلك
حيث قال في كتابه الذكرا ولا ان الامامية اخذوا الاحكامم الفريقين
الاثمة المعصومين الى ان قال ولم يلتفتوا للقول بالرأي والاجتهاد وحسبوا الاخذ
بالقياس والاستحسان وقال في اوائل التذكرة ما معناه اني صنف هذا
الكتاب في فقه الامامية الذين اخذوا فروعهم عن الاثمة المعصومين بالرأي
والقياس ولا ياجتهد الناس ويمثل ذلك قد صرح الشيخ الطوسي في
اوائل العدة حيث قال واما القياس والاجتهاد فاما الساعدين بالبين بل
استعمالا ونحن تبين ذلك فيما يلي انتهى قد تقدم كلام المحقق في معتبره
هذه الدعوى وبالحكمة ان الادلة كلها منطبقة على فساد تلك القواعد الاجتهادية
وعدم الاعتداد بها في زماننا بالكلية وقد برهننا سابقا ان دخولهم فيها

٣١
على ان دخولهم فيها والاخذ بها الاحكام من اما الزا اما الخالفين خذلهم الله تعالى
في مقام الاجتهاد او غفلنا عن تلك الادلة المسقطه له عن ذنبه الاعتبار وربما
حاول جماعة من علماء الاعتذار عن سلك هذه الطريقة وسام بذلك
ادخالها في الطرق الشرعية فاول من قدم ذلك المحقق في كتابه لا سواه
فاخرج على عدم خطاها وانهم في ذلك الاستنباط بوجوه لا تخلو من شوائب
الاغلاط احدها انهم مع استنفاذ الوضع يتحقق العذر والثاني ان الاحكام
الشرعية تابعة للمصالح فجاز ان يختلف بالنسبة الى المجتهد كما يستقبل القبله
فانه يلزم كل من سلك في ذلك على ظنه ان القبله على جهة ان يستقبل تلك الجهة
اذا لم يكن له طريق الى العلم ويمكن ان يكون فرض المكلف امر ومع عدمه امر اخر
والثالث ان المجتهد الفرقه الحقة مختلفة في الاحكام الشرعية اخلافا شديدا حتى
يفتق الى احد منهم بشئ يرجع منه الى غيره فلو لم يرتفع الاعم لعلمهم الفسق وشلام
الاثم هذا حاصل ما ذكره وفيه انه يرد على الاولين من ادلتهم انها غير ناجزة
لوثاق العبادات ومنغلقات الحكم لا في نفس الحكم وقرى ما بيننا وقياس احدنا

على الاخر مما لا يجز مع عدم الفارق فكيف فكم على انه قد جاء في الاخبار ما
يدل على ان هذا الاجتهاد سببا للتالي منها انما صدر من العامة المتخذه لغيره في
مقام الالتزام لا ثمتنا عليهم السلام حيث تنفي ذلك الاجتهاد ارسا وهذا
بنيت اساسا في النهديب باسنادة الحراش عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله
قال جعلت فداك ان هؤلاء القوم علينا يقولون اذا اطلقت علينا وانظمت
فلم يعرف السماء لنا وانتم سواء في الاجتهاد فقال ليس كما يقولون اذا كان ذلك بل
الى اربع وجوه واما ما اوردته بعض اصحابنا على هذه الرواية من انها مشروكة
الظاهر من حيث تضمنها سقوط الاجتهاد بالكلية فكلام في غاية التقوط
لان الاثمة صلوات الله عليهم انما نقول في هذا المقام في مقابلة الرد على العامة
لانهم فاسوا من اجازة الاجتهاد في الاحكام الشرعية على ما جاء من جواز الاجتهاد
في القبلة القوي على بعض اشرطه في الاجتهاد في تحصيله لانهم في ذلك
فحاول عبد السدر مستمسكهم فكانه عليه السلام قال لجاهل عليم الله تعالى في مسألة
الاصناف ليس فوضه الاجتهاد بل لم يند وحده عن ذلك وهو سلوك طريق القوف

والاجتهاد بالسدر الى اربع لبيات فماتت بتلك الاخبار عنهم عليهم السلام في كل
مسألة ليس فيها حكم الله على التعيين وانما في حال السبيل الى سوى التوقف
والاجتهاد بن مام الاجتهاد ومن استنصر هذا الرواية وما لا يحل عليه السلام من
القائده والغاية عرفانها ما سبقت لهدم بنات تلك القواعد الاجتهادية
ليبان طريق الى القبلة الشرعية ومثل ذلك في اخبارهم كثير جدا وانت اذا
احطت نظر بالاطراف هذه الادلة مع ما لبعضها من القوا هو المولى والقوا
المسند دة ظهر لك ان طريق الخطبة من تحصى الاجتهاد يقتضي تلك الادلة الهادمة
لقواعد الاجتهاد ظاهر وافصح والتشجيع والمراخذ الجارية ان في كلام بعض الاجتهاديين
صحت علمنا ما خذها الا نعلم ما عرفت من ان بعض تلك الادلة مما شهد بالكفر
والشرك فضلا على الفسق والعصيان في النجاسات عملها عنهم والنزك وللك العلماء
الاخباريون حيث قد بلغهم عدلنا ولك العلماء المتحدون وانهم كما وصفت في شوا
بلغوا زيادة في ذلك اوجبه ذلك حسن الظن والنجاة من القول فيهم والظن
عليهم لان مقتضى عدلهم ووثاقهم ان يكون حائزا عن الدخول في الملبات عن

وان لم يصح ذلك الا على وجه العقلة او المجازات معهم خذلهم الله تعالى وبذلك
ذلك ما قد مناه من العبارات المنقولة عن العلماء وامرهم ولا الوجه الشهادة
بكفرهم وشركهم لا على الروايات والروايات التي قد مناهها ذلك وجهه فلا
التعرض لاكثر من بيان خطائهم وفساد ما نقلوا به من القواعد الاجتهادية فلا ينبغي
انهم مكران بعد لم يصف في محنة عن نفس شريهم وما تعلقوا به في الجسم تلك القواعد
العامة وامثالها استفاض منهم مسند عن النبي صلى الله عليه واله قال اذا ظهر اليك في
امني على العالم ان يظهر عليه فان لم يفعل فاعلم بحضرة الله وقد صرح بما قلنا لا جماعة من اولئك
في كتبهم مثل الفاضل حسين بن شهاب الدين العاملي والكاشي في الاصول والاصولية ^{المستخر}
محمد الحرفي في السبيل لعمدة المجازي وغيرهم من الاعلام لهم رعا وقاع الطعن
من جماعة من علماء الاجتهاد بين على اولئك الذين اشرنا اليهم كما وقع للكاشي في
كتاب مصنفه النجاة وفي مواضع كثيرة من الوافي والنجاة والفاضل المحقق محمد بن
الاسنري ابدى في الفوائد الدينية والطاهر ان الحاصل لهم على ذلك احدا من ائمة
ظهر معدتهم في المغلف بتلك القواعد لتعدد تلك الايات وتكرس تلك

الروايات في الاصول التي هي بين ايديهم مع استيفائها على الوعيد وكما التمس بدلا
كما هو مخفى على من اتقى السمع وهو شهيد فقد ولم عنها الا باقى الا من عدوا ان
ذلك الطعن الصادر منهم انما توجه للخالقين الذين استسئ تلك القواعد او حيوا
ادخال الشبهة على هؤلاء في هذه المقاصد كما ان الحق ان تلك الاخبار الصادقة
عنهم في هذا المقام متوجهة الى اولئك المخالفين لا غير وجه توجه المحدثين ولا يصح
في ذلك الخطا فكلت الاحاديث المستنبضة الدالة على صحة كل واحد من النصوص
المستفيض المردى بعد طرق المسمى اليه في السؤال وغيره من الاخبار مما جاء
في شان اصحابنا الذين قصر انظارهم على استنباط الاحكام من مواضعها
التي امرت الائمة بالاخذ منها وان وقع عنهم غير ذلك فغفلة عنها واما ما جاء
في الاخبار التي قد مناهها من عدم معدن وريز الخفي وان وريز من على
بفتناه في غفلة الى يوم القيمة وانتهى مشركه فاسق الى غير ذلك من المطاعين
فقد عرفت انها متوجهة الى علماء العامة لاخذين بالراي والاستنباط الظني
الاجتهادية ومن نامل مضامين تلك الاحاديث ظهر له من كثير منها

ما قلناه وان كان في بعضها ظواهر التعجب وهو الحامل من طعن من اصحابنا على
من قدم مركبا اشترى البدر وليس في ذلك مخصوصا بالمناخير فيفقد وقع مثل ذلك
بين قدمائنا الاخباريين مع عكوفهم على العمل باخبار المعصومين الا اننا الى
المحدث الصدوق الفقيه كتابين لا يحضر القفبه حيث قد طعن على من
بالاخبار التي جاءت في ان شهر رمضان يصيبه ما يصيب الشهر من العبادة
والنقصان حتى انه جعل في مرتبة العامته وقال انه عجب الفقيه من هؤلاء كما
من العامته ومثله وقع للمفيد في كثير من كتبه لاسيما كتابه في شرح الاعتقادات
الصدوقية فانه قد سلك طريق التشنيع والخطبة على المصنف مع عدم
الانجاء ونزول الاخبار بل انزل بما طعن عليه وعلى الاخبار التي عسك بها وليس ذلك
في موضع واحد منها بل في ما ينفرد على اربعين موضعا من ذلك الكتاب
مثل ذلك ايضا وقع لابن ادريس في سرته في مقام الرد على الشيخ الطوسي
اغرب من هذا كله ما وقع لابن اود في كتاب الرجال حيث ادخل في الجند
من علمائنا القدماء في القسم الثاني من كتابه المذكور الذي افرغ للضعفاء والطعن

عليه وطعن كثير منها ان كان يعمل بالقباس الذي كثر الاثمة عليهم السلام ^{خبره}
واطبقت الامامية على رد ما اذا كان مثل ذلك جارا من القدماء في تقديمهم
واخذ بخلاف ما هو عليه فادرك بالمتأخرين الذين طعنوا فيهم في كثير
من المسائل بقواعد الاجتهاد بل ربما طعنوا بعض الصحاح والحسان في مقابلته
نلك القواعد وهو الذي حمل من اجترارهم على سلوك الوقوع فيهم ونسبنا الى
مراتب العامته ولكن ينبغي الا مراء عن مثل هؤلاء لما ثبت من عدالتهم وعزمهم
الحاجزين عن مثل ارتكاب طريق الاهواء والاراء بل الذي يلبق مقامهم شام
هو الاقتصار على بيان خطاهم والاستدلال على ذلك في مقام بيانهم من باب
بعدهم عن الدخول فيه واما القدح فيهم والكلام بما لا يناسب مقامهم فما لا ينبغي
سلوكه حيث انهم من شبيد وادب الامامية وظهرت الغفلة منهم في ذلك لما
سمعت من العبارات التي نقلناها عنهم مع ان الوقوع فيهم والطعن عليهم بما يوجب
لمن سلك هذا السلك فيهم كما وقع للفاضل الكاشغري في كتابه في سفينة النجاة على
ما تعرض عنه بمشاركة اصحابنا المجتهدين في العامته في تلك المطاع المشار اليها في

الاخبار المتقدمة فقد اتفقت في هذا المسلك ^{٣٩} وطعن عليه الفاضل الشيخ عني
 الشيخ محمد العاصي في كتابه الدر المنثور وتجاوز في ذلك الطعن الحد حتى نسب
 ناره الى قبل بالعلوم ومسائل الاجتهاد بل باصل الاجتهاد ونافى ما به جالا
 ببلق بمسائل الناس من الفسوق والفجور فغوى بالله من ذلك ومن ثم هذا السأ
 وليس الجاهل مثل هذا الفاضل على الدخول في الوقوع والطعن على مثل الكاشي الذي
 بلغ في العلم الغاية وتجاوز في العمل النهاية لا ما غر بنا له من الوقوع في تقديمه
 من الافاضل كما ذكره السيد المحدث الخرائكي في شرح غرالى الشافعي بل ظهر منه
 معد وبرز هذا الطاعن فيما نال من ذلك المحقق ومعه جولة لطيفة واشتد كماله
 الفقي بوليدان به ^{٤٠} قرايج التوم لا يجنبه رجائه وكذا اقد كثر التشنيع عني
 من المناخير عني الفاضل محمد امين الاسترآبادي فجاويع له من التعريض الطعن على مثل
 حتى نسب في مواضع كثيرة من الفوائد المدنبية الى بلق بنبينا كالفاضل ملا عبد الله
 في رسالته التي انعمنا في الاصول والسيد المحقق نور الدين بن ابى الحسين الموسوي
 في الفوائد المكتبة وغيرها حتى ان الفاضل المذكور في الفوائد المدنبية لما نقل
 عن

عن العلامة في مقام الطعن عليه انه قال على ما نقله عنه الشيخ بهد الثاني في شرح
 الشرايع من قوله في مسئلة الرد وش من الشذكرة اثبتت بهد البحر ذكر اولم
 اجد فيه نصا من الخاصة ولا من العامة وانما صرت الى ما قلت عن اجتهاد ^{٤١}
 وبالجمل ان الاعراض كما قلنا هو الطريق المأمون العتاف فيكون نسبتهم الى الفسق
 لا يجوز فضلا من الكفر والشرك فما ذكره سلم الله تعالى في سؤاله ان جازي يسيرونهم
 النصب مما لا ينبغي الاصفاء اليه ولا التعريض عليه ولا يجوز ان لا يخلو في الفروع عندنا
 فما لا كلام فيه ولا يفتح فيه ما ثبت عنهم عليهم السلام من ان لكل مسئلة حكما معينا
 وانهم جعلوا الكتب في ذلك وجعلوا على من تعدا ذلك الحد حدا وبن حكم الله في كل مسئلة
 ولعله لا اختلا في كذا قد ذكره كثير من تلك الادلة لانهم صرحوا في كثير من احاديثهم قد
 تقدم بعض منها ان الكلمة من كلامهم لشخص على وجه فلو شاء انسان ان يعرف كلامه
 كيف شاء وان الله بما سب الناس عن قدر ما اتاهم من العقول في دار الدنيا وفي
 كتابا بصائر الدرجات بسند عن عبد الاعلى قال دخلت انا وعبيد الله بن عبيد الله
 فسلنا عن رجل فخطب عن مسئلة فاجابها قال عني فان كان كذا وكذا فاجابه بوجه اخر

حتى اجاب فيها باربعه وخمسة فالتفت على بن حنظلة وقال يا ايها الحق فداكمنا
فسمعه ابو عبد الله فقال لا تفل هكذا يا ايها الحسن فان رجلا من اهل بيت
اشياء ضيقة وليس تجوز الا على وجه واحد منها وقت الحاجة ليس لاحد حين نزول
الشمس ومن الاشياء اشياء من سمعة تجوز على وجه كثيرة وهذا منها ان لم يترك
سبعين وجها وروى قريبا منه الكليني في الكافي وفي البصائر بسند من الاحول
عن ابي عبد الله قال انتم افقه الناس ما عرفتم معاني كلامنا لينصرف على سبعين
وجها وروى في الكتاب المذكور بسند الى علي بن ابي حمزة قال دخلت انا وابي
علي بن عبد الله في بيتنا نحن نعد اذ تكلم ابو عبد الله بحرف فقلت في نفسي هذا
ما احمل الى الشيعة هذا والله حديث لم اسمع مثله قط قال فنظر في وجهي ثم قال
اني انكم بالحرف الواحد على فيه سبعون وجها ان شئت اخذت كذا الا ترى
حديث علي بن ابي حمزة حيث اسرف لنفسه انه يحيل ما فهم من كلامه الى الشيعة
فقط على السلام البه وقال لم تاعرف وحديث عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله
بن حنظلة انه قد احكم المسئلة باعتمادهم من كلامه من الاجابة وقوله

بما قال روح فالتحقق في هذا المقام ان الاختلاف ان كان بسبب اختلاف الاجزاء
عن الاغنية والاختلاف من الفرع الى الاصل فذلك موضع عنهم وان كان لغير ذلك
من الاصول والاعتبارات الظنية التي وضعوها واخذوها من غيرهم فذلك هو
المواخذ عليهم ولا تفتنه بقضاء اصحابنا فانهم كانوا اصحاب خلق ولا اجتهاد
واما المناخرون فلعن الله اجذهم في ذلك ان كانوا غير مفسرين في تتبع مثل
هذا الاخبار التي حوت انفا كل ما غلب الله على العبد فانه اولى بالخذل من غيره
اعلمت الاحاديث بانهم هم الذين فتحوا باب الاختلاف بين شيعةهم لاسباب
ومصالح ومن اقوالهم النقية على انفسهم وعليهم في العلل في الجمع عن حبر بن
من ابي عبد الله قال قلت له اني ليس بشيعة من اهل بيتنا قال ذلك
قبلي اي بما اخبرتم به من جهة النقية وامرهم به لمصلحة من المصالح في الكتاب المذكور
بسند معتبر عن الحسن بن محمد بن محمد بن ابي الحسن قال الاختلاف اصحابي لكم خذوا
اذا كان ذلك جمعتكم على امر واحد وسئل عن اختلاف اصحابنا فقال صلى الله عليه وسلم
انا فعلت ذلك بكم ولو اجتمعتم على امر واحد لاخذوا بكم والطاهر اني اراد ان يقول

٥٢
اذا كان ذلك الاشارة الى طوائف المثلث وقبام الفائم وفي الكتاب المذكور في
الموافق عن خبره من ابي جعفر قال سئل عن مسئلة فاجابني ثم جاء رجل
عنها فاجابه بخلاف ما اجابني ثم جاء رجل اخر واجابه بخلاف ما اجابني واجا
صاحبي فلما خرج الرجلان قلت يا بن رسول الله رجلان من اهل العراق
من شيعتك قد ما بسئلان فاجبت كل واحد منهما بخلاف ما اجبت بالآخر
قال فقال يا بن رسول الله هذا خبر لنا والبقى لنا ولكم ولو اجتمعتم على امر واحد تفقدتم
الناس وكان اقل لبقائنا وبقائكم قال فقلت لابي عبد الله شيعتكم لو اجتمعتم
على لاسنة او على النار لمصنوا وهم يخرجون من عندكم مختلفين قال فكت فاعت
عليه ثلث مرات فاجابني بمثل جواب ابيه وفي البصائر باسناده الى موسى بن ابي
قال دخلت على ابي عبد الله فسئلته عن مسئلة فاجابني فبينما انا اخرج
جاء رجل فسئل منها فاجابه بخلاف ما اجابني فجاء رجل اخر فسئل فاجابه بخلاف
ما اجابني واجاب صاحبي فخرجت من ذلك وغفم على فلما خرج القوم نظر الى
فقال يا بن ابيهم كالتك جزمعت قلت جعلني الله فداك انما جزمعت من ثلث افاضل

٥٣
في مسئلة واحد فقال يا بن ابيهم ان الله فرض على داره امر ملكه فقال هذا عطا
فامتن او امسك بغير حساب فرض امر بينه وبين رسول الله فقال انكم الى رسول الله
وما نهكم عنه فانتهوا فان الله تبارك وتعالى فرض على الامم من امر ما يشاءون
الله الى محمد صلى الله عليه واله فلا يخرج الى غير ذلك من الاخبار والكتاب الى الامم
المذكور على حصرها وهي كاشرة شاهد بوقوع الاختلاف والتحقيق وانه
يقع لاستنباط كثرة وان كان من اوسعها واجلها فائدة ومصلحة النفعية واما
ما ادعاه القائل الاستدراك في الفوائد المذكورة من ان الاختلاف الواقعة
بين الاخبار بين شخص في العمل بالاخبار الواردة من النفعية بان يكون احد
المتخالفين عمل على خبر والاخر عمل على خبر اخر ولكن احد الخبرين قد خرج مخرج النفعية
وان اختلف في مجتهدي اصحابنا انما نشأ من الاستنباطات الظنية فلا يخفى ما
اذا وجدان والعبار متصادقان على ابطال هذه الدوى فان من تبع كلامه
من المتقدمين والمتأخرين ظهر له انما وقع لهم من الاختلاف والتشاجر ليس منشأه
الاختلاف انما هم وتشعب الظاهر في مبادئ ادراك تلك الاحكام وتفاوت

٥٣
الافهام المفاضل من ذلك العلم وان منها ما هو كالبرق الخاطف ومنها ما
كالساكن الوقف وبنيهما مراتب لا تخفى على الفطن العارف ولا بأس بان نشير الى
جملتها وافيز بالشهادة على ما قلناه فهي اخلاصهم في احراز التنبيه الواثق
في الوضوء ففقه الاسلام حملها على من لم تنفعه المرة لغسله والصدوق حملها
نار على التجدد واخرى على الغسلين وشمس الطائفة على استحياء التنبيه كما
هو المشهور والكاشاني في الوافي حمل اخبار الوجد على الغسلين والتنبيه على الغسل
والمحقق الشيخ حسن وجماعة من مشايخ الكشغري في الاجابة حمل اخبار المزة غسلا
عرفا على انها الحكم الشرعي والتنبيه رخصته وتوسعة على الضعفة من العباد
وتابها ما وقع للصدوق في مسئلة اخفاء ولد الولد مع الابوين في الميراث حيث
ذهب الى محبة الابوين لولد الوالد اخلاصا الى صحيح من الحجج سعد بن عبد خلف
بنات الابن وبنات الابن بقبر مقام لا يشترط ان يكون الميراث لولد ولا وارتبها
على الولد تقرب به وبهذا صرح الشيخ في التمهيد بين رد على الصدوق فيما ذكره
وعلمه والصدوق في الفقيه قد بالغ في الرق على الفضل بن شاذان غلظه ونسبه

٥٤
الى القياس حيث قال بعد نقل ذلك وهذا مما زلت به قدمي عن الطريقة المستقيمة
وهذا مسيل من يقبس مع ان جملة الاصحاب قد ذهبوا اليه هو ظاهر فقهنا
في الكافي اعفاده حيث نقل كلام الفضل لم ينكره وتاليتها ما وقع للصدوق في
مسئلة الرد على الزوجين ومات الزوج ولم يخلف وارثا سواها فانه فصل محض
الامام وعينه في الاخبار الدالة على كون ما زاد على فيضها الامام على حال
حضوره ولاخبار الدالة على كون الميراث لها كاملا لها على حال الغيبة
واعترض الكاشاني في الوافي بان ما دل على كون الميراث لها كاملا وقع في
حال حضوره الحكم به والشيخ حملها على ما اذا كانت الميراث قريبة للميت لا
وارث له اقرب منها فاخذ الرابع ميراثا والباقي بالقرابة والاخرى على
انتفاء ما فليس لها سوى حصة وارثها ما وقع له في مسئلة جواز الفسوق
بالفارسية فانه قد خالف في جملة من الاخبار بين تفصيل ما هي ثم امثاله
ذلك في اخلافهم مما لا يلحق به هذا الاملاء وبالجملة ان اخلافهم لا يخلو
الافهام ما ينكر محصل ما ذكره ذلك المحقق من قسمة الاختلاف في الفتاوى من اسبغ

الاستنباط المشار اليه ناشئ من الادلة والعقلية والقواعد اصولية والحجج
الكتابية العزيز والسنة النبوية فاذا ذكر مسلم ولا فهو ممنوع كغيره وقد عرفت
قد ضان التكليفات الالهية انما وقعت منه سبحانه على قدر ما نفهم من العمل والاعمال
وان الناس مختلفون بالزيادة والنقصان هذه الاستنباطات الظنية التي يكثر
في مقام التشريع بها عليهم ليست الا عبارة عما ذكرناه من النظر في الكلام المازن
من القول والاحكام بما فهم من ذلك الدليل من نقص او ابرام نعم هو يدعي
ان الذي فهم هو ومرتجى واحد ولا يسمى علما الاطنا وسائر المجتهدين بل يطلقون
عليه الظن والاف الجاهل مضمون في سببه واصل ولا مشاخذ في التسمية بل
الغلط على تقدير تسليمه الا في التسمية وهو لا يوجب قداها ولا تشنيعا لم
ذلك الاستنباط من غير ادلة الكتاب السنة اجماعا ذكر الان كلامه قد
الله سر فيها هو اعلم من ذلك واما استناده الى اخبار ان المفتي ضامن ان لا يخطئ
ورز من عمل يقتضاه لما لا ينفعه اذا الظاهر منه اعادة ذلك المخرج وهو النجاة
للاول والشرعية والتعدي للحد المقررة المرعية اما لعدم عطاء الوسخ حقه
من

من النقيع لعدم مراعاة التخصيص والاطلاق والتفصيل والنسخ وعدم اطلاق
الاحكام بالاراي والقباس الذي عرفت في الاخبار وبالمجته ان الاخذ بالاسباب
كثيرة مما وقع في احكامنا وان الاستنباط المأذون فيه عند علمهم من علمهم ما رواه
البرنطلي في جامع بطريقين عن الرضا ع على ما رواه ابن ادريس في مسطرقات
السراير ورواه ابن ابي حمزة الاحشائي بطريقين ايضا عن زرارة بن ابي اناس
الباق والصادق عليها السلام من انهم قالوا انما علينا ان نلقى اليكم الامور
وعليكم ان تفرعن عليها من اقوالها فظهر المقصود من هذه المسئلة عداها
وفردوها وانما ذكرناه شعبنا من تخفيفاتها ولا في هذا الكلام كلام ومناقشة
يفيق المقام عن الاثنان على اخرها وفيما ذكرناه كفاية انشاء الله تعالى
لمن اخذ بزمام الانصاف وتكلم طريق الاعتساف والله العالم
حرره محمد هاشم بن السيد سخاوت على المرحوم نور الله منجبه
امتنالا لامر حجاب قدوة الانجاء اعلم واصدق واوضح المولى السيد محمد تقى
ادام الله ظله العالى باليوم الثالث والثامن من شهر محرم الحرام سنة ١٢٩٩

قال سلمته ثم وصل عقد الخالفين وطلوهم وسائر ايقاعاتهم حتى زكاهم
 وعلى القول بغيرهم ونجسهم هل التمتع بيناتهم ونسائهم جائز ام لا
 وهل حكمهم حكم الاماء ام لا **الجواب** منه سجادة استمداد الصواب لا يخفاء
 في ان هذا السؤال قد اشتمل على مسائل متعددة وفروع متباعدة فلا بد من
 ايراد بعضها عن بعض والذي ظهر لنا من ان جملة ما اشتمل عليه ثلث
 مسائل في بيان حكم عقد الخالفين وطلوهم وسائر ايقاعاتهم هل هي
 جائزة بالنسبة اليهم وطلوهم من احوالهم ام لا والثانية انهم على القول
 بغيرهم ونجسهم هل التمتع بيناتهم ونسائهم جائز ام لا والثالثة هل حكم
 نسائهم حكم الاماء ام لا وحيث ان كل ما مترتبة على المخالف فلا بد من تحقيق
 معناه والمراد منه هنا والظاهر منه في كلامه هو الناصب عندنا وهو
 من قدم على غيره على ما سبق ويمكن ان يكون المراد به كل من ان يغير
 الشبهة الاثنى عشرية من الفرق فتكون الزيدية والاسماعيلية واضربا
 داخلية في ذلك وعلى كل تقدير فالذي ظهر لنا من الاخبار هو كقولهم **الجواب** نعم

من اليهود والنصارى وان من اعتقد لهم في الاسلام نصيبا فهو كافر وقافرا
 يجلد من مشائخنا المتأخرين منهم الحق الشيخ سليمان بن جدي قدس الله سره في
 بعض اجوبة السائل وفي رسالته الموسومة بفصل الخطاب في كفر الخالفين
 والناصب والعلامة المصنف شيخنا الشيخ يوسف في كتابه شهاب الثاقب
 وهو الظاهر من الجمهور على رحمة الله في الرسائل وقد خالفوا في تفسيرها في ذلك
 سيما الفاضل شهيد المسالك فقصر الكفر على الناصب والخارج والغلاة
 والاجبار بما قلناه مستفيض في كتاب المسالك باسناده الى ابى مالك البرقي قال
 سمعت ابا عبد الله عليه السلام قال ثلثة لا يكلمهم الله يوم القيمة ولا ينظر اليهم ولهم عند الله من
 ادعى اماما ليست امامته من الله ومن جحد اماما امامته من عند الله ومن
 زعم ان له ما في الاسلام نصيبا وفي كتاب الغيبة للشيخ الفاضل باسناده الى ابي حمزة
 الثمالى عن ابي جعفر قال من الخوارج الذي لا يتبدل فيه قيام قائما في شئ فيما
 اقول لقي الله وهو يكره له جاحدا وباسناده عن عمران الاشعري عن جعفر
 بن محمد انه قال ثلثة لا ينظر الله اليهم ولا يكلمهم ولهم عند الله من زعم ان اماما

من الله ليس اماما ومن ثم في امام ليس من الله انه امام ومن ثم ان لهافي
الاسلام نصيبا وباسناده عن بن ابي يعقوب قال سمعت ابا عبد الله يقول
نفسه لا ينكمش الله بهم القبيحة ولا يتركهم ولهم عذاب اليم من اذى اماما ليست ما
من الله ومن جحد اماما امامته من عند الله ومن ثم ان لهافي الاسلام نصيبا
وراه الكليني عن ابي بصير مثله وفي غيبة الخافي ابي بصير في اخر الخبر ابي
يعقوب وذكر مثله وفي الغيبة ابي باسناده معتبر الى محمد بن مسلم عن ابي جعفر
في حديث قال من اصبح من هذه الامة لا امام له من الله اصبح ما يشاء
مخبرا ان مات على هذه الحالة مات ميتة كفرة ونفاق وفيها بالاسناد الصحيح
محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال قلت لرايت من جحد اماما منكم ما حاله قال
من جحد اماما من الله وبرئ منه ومن دينه فهو كافر من دينه عن الاسلام
لان الامام من الله ودينه دين الله فدم صراح في ذلك الحال الى ان يرجع
وتوب مما قال وفي غلب الاموال للصدوق باسناده الى جرحه النعماني عن ابي
عبد الله قال اما الامام المفروض طاعنه فمن جحد مات يهوديا او نصرا نيا
باسناده

باسناده الى جرحه النعماني عن ابي عبد الله قال اما الامام المفروض طاعنه
محمد مات يهوديا او نصرا نيا وباسناده عن الفضل بن عمر قال قال ابو جعفر في حديث
ان العلم الذي وصفه رسول الله صلى الله عليه واله على من عرفه كان معناه ان
كان كافرا ثم كان من بعده الحسن بتلك الترتيلة وفي كتابها لا تزال عن جرحه النعماني
باسناده الى محمد بن القاسم عن جعفر بن محمد عن ابي عبد الله عن النبي صلى الله عليه
واله قال الامة بعدى اثنا عشر اولهم علي بن ابي طالب اخرهم المهدي القائم الى ان قال
المقرب بهم مومن والمنكر لهم كافر وباسناده الى موسى بن عبد الله عن الحسين بن
عليهما السلام عن رسول الله صلى الله عليه واله في حديث من علم انه نجي ولا يحب
الوصي فقد كذب ومن لم يعلمه يعرف النبي ولا يعرف الوصي فقد كفر وفي الخبر الجرح والبر الخ
للراوندي قال كتب بعض اصحابنا الى ابي محمد يسئله عن قضي على ابي الحسن من
فكتب لا نترحم على عمت فغير ائمة فانا الى الله منهم براء فلا تعد ضام ولا شهيد
جائزهم ولا تصل على احد منهم مات ابدا من جحد اماما من الله او زادا اماما ليست امامته
من الله كان كمن قال ان الله ثالث ثلاثة ان الجاحد اخرنا جاحد من اولنا في

٤٢
الكافي باسناده عن محمد بن الفضل عن الرضا عليه السلام قال
قال رسول الله يا علي انت والائمة من لدنك بعدى حج الله على خلقه خليفته
في برية فمن انكروا احد منهم فقد انكروني ومن عصاوا احد منهم فقد عصاني
ومن جفاوا احد منهم فقد جفاني ومن صلكم فقد وصلني ومن اطاعكم فقد
اطاعني ومن ااكم فقد والني ومن عادكم فقد عادني لانكم مني خلقتم من
طينتي وانا منكم وفي غيبة النعماني باسناده الى محمد بن تمام قال قلت لابي عبد الله
ان فلانا مولاك يقرئك السلام ويقول لك اضمن لي الشفاعة فقال له نعم
قلت نعم قال امره ان رفع من ذلك قال قلت انه رجل يوالي عبدا ولم يعرف من
من الاوصياء قال ضال قلت فاقول لا اضمنه جميعا وحجلا اخر قال هو مكن اقره عيسى
محمد بن محمد او اقر محمد بن عيسى بن نوح باسناده عن محمد بن محمد عن حمزة بن محمد
باسناده الى محمد بن مسلم قال قلت لابي عبد الله رجل قال لي اعرف الاخير منكم
ولا يصرك ان لا تعرف الاول قال فقال له نعم الله هذا فاني اعرفه ولا امره ذلك
الاخير الا بالاول وفي الكافي والغيبة للنعماني بعد طرق منها الصحيح وغيره عن

ابن عبد الله

٤٣
ابي عبد الله قال من انكروا احدا من الاجباء فقد انكروا الامرات وفي الكافي
صحيح عن ابان بن تغلب قال قلت لابي عبد الله من عرف لا اضمنه الا بالاول
زمانه اهو من قال لا وفي العلل باسناده الى خن بن سدير قال قلت لابي
عبد الله لا اضمنه الا ان تعرف كل امام من بعد النبي صلى الله عليه وآله
يسعدان لا تعرف كل امام قبل النبي قال لا اخذ الشرايع وفي غيبة النعماني
باسناده الى محمد بن سنان عن بعض رجاله عن محمد بن عبد الله قال من اشرك
مع امام امامته من عند الله من ليست امامته من الله كان مشركا وفيها
عن ابي يعقوب قال قلت لابي عبد الله رجل يقول لكم ويقرئكم من عددكم
وعمل حلالكم ومجرم حرامكم ويبرئكم ان لا مفر فيكم لم يخرج اليكم الا انه يقول
انهم قد اختلفوا فيما بينهم وهم الائمة القادرون اذا اجتمعوا على رجل قالوا
هذا قلنا فقال ان مات على هذا فقد مات ميتة جاهلية وفي الكافي عن
ابي عبيد الله قال قلت لابي جعفر ان سالم بن ابي حفصه يقول ما بلغك
ان من مات وليس له امام كان ميتة جاهلية فيقول من امامنا في

٢٢
اعني الى محمد عليه السلام فيقول والله ما اسمعتك عرفت اما قال ابو جعفر
سالم وما يدري سالم ما منزله الا امام الامام بازياد افضل واعظم مما يدعي
اليه سالم والناس اجمعين وبالجملة ان الاخبار في هذا الغرض قد اختلفت
وكما شاهدت بما ذكرنا فلا معنى لقوله من ذهب الى سلامهم اخلاصا الى
لم يثبت او الى اخبار قد دخل غيرها على ان مودعها الصدوق الاول وهو اول
ظهور الاسلام حيث حققت به الدماء ولا موال واستبجيت به الفرج او
انما جاءت تقييد فاطحة هذه الروايات التي ذكرناها انكار ما علم من الخبر
واما تحقيق الناصب فقد كثر فيه القيل والقال واتسع فيه المجال والتعرض
للاقال وما بردها وما يثبتها ليس هذا محل لعبد ما عرفت كقرطاني الخ
فما ادرى بك بالناصب الذي جاء فيه في الايات والروايات انه المشرى والكا
بل ما من ابنه من كتاب الله فيها ذكر المشرى الا كان هو المراد منها والمعنى
واما معناه الذي دلت عليه الاخبار فهو ما قد مناه وهو تقديم غيره على ما
رواه زهير بن ريسان في مستطرفات السرائر نقلا من كتاب مسائل الرجال بالاسناد
الى

٢٣
الى محمد بن علي بن موسى قال كتبت اليه يعني علي بن محمد عن الناصب في خلع في
الى التزم من تقديم الجيت والطاوت وانفاذ امانته ما فرج بجايب من كان
على هذا فهو ناصب ما في شرح نهج البلاغة للراوندي عن النبي صلى الله عليه وآله
سئل عن الناصب عليه فقال من يقدم على غيره واما انفسهم من ظهر العداوة
لاهل البيت كما عليه كثر علمنا الناصب في ما لم يقم عليه ليل بل في الاخبار ما
في غباب الاعمال والعدل وصفات الشيعة بناسبا الى عبد الله بن سنان العلوي
بن خمس عن ابي عبد الله قال ليس الناصب من نصبك اهل البيت كما لا تجد
احدا يقول انا الناصب محمد ام والحمد ولكن الناصب من نصبكم وهو علم انتم تقولون
وانكم من شيعةنا وظهوره في نفي ما اعتدوه وانتم رعايتهم الخالفين
هذه الاخبار وبين خبري السرائر وشرح المنهج لان هذه باسناد العداوة
الى شيعةنا ولا اكتشاف في نيتك الروايتين بحج تقديم الغير عليه السلام والذي
ظهر لنا انه لا منافاة بينهما في الفهم الادنى من العامة والخاصة على النقاد من
ونصب العداوة لشيعةنا في كتاب العلل عن احمد بن حنبل الى النبي لا يكون سبها

حتى يغيث عليا ولو قبل لا وفي فآيات الاعيان لا بين خلجان في شجرة علي بن الحارث
 ان التسنين حب على لا يجمعان وبالجملة ان من فاصل احملهم واطلع على
 بعض صفاتهم وطريقهم في العاشرة ظهر له ما قلناه فانكاره مكابرة لما ^{تثبت}
 العادة بدليل اخبارهم عليهم السلام تنادي بان الناصب هو باطل له عندهم سببا
 ففي حشنة ابنه المروني في كمال العلل عن ابي عبد الله قال قال ما تروى
 هذه الناصبة فقلت جعلت فداك فيما اذا قال في اذانهم وركعتهم وسجودهم
 الحديث ولا كلام في ان المراد بالناصب فيه هم اهل التسنين الذين قالوا ان الاذان
 راء الى تركه في النوم فظهر لك ان النزاع والخلاف بين القائلين ^{بعدمه} عبد الله
 الثلاثة اعني محمد بن القاسم ونصب العداوة لشيعتهم كما اعتد محمد بن القاسم ^{لله}
 المدبنة ونصب العداوة لهم كما هو اخبار المشهور خلافا لفظي لما عرفت من ^{الثلاثة}
 بينهم وقد صرح عبد الله بجماعة من المناخير منهم السيد الحق السيد محمد بن ابي
 من ابي الحسن الموسوي في القوائد الملكية واخبره شيخنا المنصف العلامة الشيخ
 يوسف في الشهاب الثاقب هو المنقول عن الاخبار نصير الدين وكفاك شاهدا
 على

على قوت النشام الاخبار بغير شهادة العادة كما يظهر من احكامهم وحيث ان هذا
 المقام ليس مقام تحقيق معناه وانما ذكرناه استطرادا اقتصرنا على ما ذكره المحققين
 وكلا فالبحث واسع المجال فلنرجع الى ذكر الجواب عن كل مسألة مستقلة فنقول
 اما الجواب عن المسئلة الاولى فالظاهر من فتوى الامامية في هذا الباب ^{وق} العداوة
 في نفهم والكلمين في كافيه والشيخ في عذبه والكاشفي واقبه والقرني وسائله
 ان عقود المخالفين وانفاعاتهم وطلائعهم ومن احكامهم كلها صحيحة بالنسبة اليهم
 لانهم من اهل العصمة ومنهم فيك مستفيض عموما وخصوصا من
 العام ما استفاض عنهم من ان لكل قوم نكاح واما الاخبار الخاصة فيهم فمما
 ما رواه الشيخ في التمهيد باسناده عن اسحق بن عمار قال قال ابو عبد الله
 مالك الناصب كل شئ بملكه خلا لك الامر منه فان نكاح اهل الشرك جائز
 وذلك بان رسول الله صلى الله عليه واله قال لا تسبوا اهل الشرك فان كل قوم ^ك
 وفي الكافي في الصحيح عن عبد الله بن محمد قال قلت لرجل ترك ابنته واخذت ^{لا}
 وابيه فقال مالك له لا ابنته وليس للاخت من ايام ولا بئس شئ فقلت فانا قد

اجتبا الى هذا الرجل ميت من هؤلاء الناس واخذ من منزله فزف فقال
خذ ليما النصف كما ياخذون منكم في سنهم وقضاياهم قال بن اذينة فذكرت
ذلك لزمارة فقال ان علي ما جاء بين محمد بن نور ورواه في بيت في الموثق
عن عبد الله بن محمد بن مثله وزاد خذهم عنك في احكامهم وسنهم كما ياخذون
منكم فيه وفي بيت في الموثق عن ابي بن نوح قال كتبت الى ابي الحسن اسأله
هل ياخذ في احكام الخالفين كما ياخذون من في احكامنا ام لا فكتب مجيبا
لكم ذلك وفي الموثق عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال سئل عن الاحكام
فالجحش على كاذبي دين ما يستحق وبأسناده عن علي بن ابي حمزة عن
ابي الحسن انه قال الزمهم ما الزموا به القسمة وفي الكافي في الصحيح عن محمد بن
مسلم قال قلت لابي عبد الله بن محمد بن جعفر بن محمد بن زيد بن ابي اذينة
نصف الصداق قال ان كان زوجها ابصر ما انتم عليه ويدعي به فقل ان يزعمها
وياخذ منه نصف الصداق لانه قد تقدم في ذلك على معرفته ان ذلك للمولى
وان كان الزوج لا يعرف هذا وهو من هؤلاء الناس لعامل المولى على ما يعامل

٢١
به مثله فقد تقدم على معرفته ذلك منه فانت اذا تعاملت هذه الاخبار انت بها
دالة على تلك الدعوى في كل الاحكام والعقود والايقاعات فلا تحجب عن
العلم بما واما الطلاق فحجب من قد انقضت له في مولانا ثم وانه
متى وقع الخالف الطلاق باعقاده لزمه وتوجب عليه البيئتين وان لم يكن
مستكمل الشرائط عندنا وكذا الاخبار بهذا مستقيمة لا تعارض فيها في
بيت في الصحيح عن ابراهيم بن محمد بن محمد بن ابي جعفر الثاني مع
بعض اصحابنا فان في الجواب بخطه فمت ما ذكرت من امر ابنك وزوجها
الى ان قال ومن جفنته بطلاقها غير مرة فان كان ممن يتولاها ويقول بقلنا
فلا طلاق عليه لانه لم يات امر اجملة وان كان ممن لا يتولاها ولا يقول بقلنا
فاختلجها منه فانه غافق في الفراق بعينه وفيه رسالة قال ذكر عند الرضا
بعض العلويين عن بنت قصه فقال اما انتم مقبم على حرام قلت جعلت
فذلك كيف هي امرئته قال لانه قد طلقها فقلت كيف طلقها قال طلقها وقد
د بغيره وفيه في الموثق عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله البصري قال قلت لابي عبد الله

على غير السنة قال تزوج هذا اقرنك بغير زوج وهذا ان الموثقان وان
كانا مطلقين الا انه يجب حملهما على تلك الاخبار كما هو مقتضى القاعدة
الشريعة من وجوب ارجاع المطلق الى المقيّد وفي باب باسناده الى
ابن ابي حزم انه سئل ابا الحسن عن المطلقة على غير السنة ائتم زوجها الرجل
فقال الزموم من ذلك ما الزموا الفسهم وتزوجوهن فلا بأس بذلك
وفي رواية الموثق عن جعفر بن معاذ انه سئل عن امرئة طلقت على غير
السنة الى ان تزوجها فقال نعم قلت له اليس قد روى الست تعلم ان
ابن حنبله روى اياكم والمطلقة ثلاثا على غير السنة فانهم ذوات ارجاع
فقال بآبتي رواية ابن ابي حزم او سمع على الثامن روى عن ابي الحسن انه قال
الزموم من ذلك ما الزموا الفسهم وتزوجوهن فلا بأس بذلك وفي
ابن عبد الاعلى عن ابي عبد الله قال سئل عن الرجل يطلق امرئة ثلاثا
فان كان مستحقا بالطلاق الوتره ذلك وباسناده عن جعفر بن عبد الله
عن ابيه قال سئل ابا الحسن الرضا عن تزويج المطلقات ثلاثا فقال

2

لي ان طلاقكم لا يحل لخبركم وطلاقهم محل لكم لانكم لا ترون الثلاث شيئا
 يوجبها ورواه الصدوق مرسلًا ورواه من ان يدين قوم لزمته
 احكامهم وفي العين باسناد الى جعفر بن محمد الاشعري عن ابيه عن الرضا
 مثله باسناد الى عبد الله بن طاوس قال قلت لابي الحسن الرضا ان
 لي اربع زوجات ابنتي وهو بشر بالشرايع بكثرة ذكوالطلاق فقال ان كان من
 اخوانكم فلا شيء عليه وان كان من هؤلاء فاني ما منه فانه عن الفراق قال
 قلت اليس قد روي عن ابي عبد الله انه قال اياكم والمطلقات ثلاثا
 مجلس واحد فائمن ذوات ازوج فقال ذلك من ازوجكم لا من هؤلاء
 انه من دلت يدين قوم لزمته احكامهم ورواه الكشي في كتاب الرجال
 عن الحسن بن احمد المالكي في هذه الاخبار كما ترى متفق المصنفين والدلالة
 على صحة طلاقهم والزواجر بان وقع مخالفا عندنا وقد قد منادى
 الاتفاق من علمنا على ذلك وقد صرح به كذلك الشهيد الثاني في المسالك
 وغيره غير هاهنا قدس الله سمع بعد ايراد بعض تلك الاخبار التي ذكرناها

ولا فرق في الحكم على المخالف بوقوع ما يعتقد من الطلاق بين الثلاث
غير هام لا يجتمع شرط عندنا ووقع عندهم كقلبته على الشرط ووقعه
بغير اشتهاد ومع الحنفية وبالبهين وبالكناينة مع النية وغير ذلك من الأحكام
التي يلتزمها وظاهر الأصحاب الاتفاق على الحكم انتهى ومثله قد صرح
الفاضل الهندى في كشف اللثام على قواعده الأحكام والسيد نعمة الله
الحجائرى في شرح غرر النشأ وبالحلقة أنا لم نقصر على مخالف في ذلك
بل في سائر الأحكام التي أشار إليها في السؤال وغيرها على أن هذه الأجناد
الاجتراف التي أوردناها في الطلاق قد دلت دلالة واضحة على سائر الأحكام
خلافهم الله تعالى لقولهم عليهم السلام في كثير منها الرمز من ذلك ما الرمزوا
انفسهم وفي كثير منها ابنه من أن بدن قوم لزمته أحكامهم في بعض أحكامها
عرفت لأنكم لا تزول الثلاث شيئا وهم يوجبونها في كراهة دلالة على النعم في
الأحكام كلها وبوقوع ما رواه الشيخ في باب والكشي في كتاب الرجال والصداد
في العلل بإسناد متعده منها الصحيح وغيره من معاد بن مسلم النخعي
عن

عن أبي عبد الله ^{٤٣} قال بلغني أنك تقعد في الجامع ففتني الناس قلت نعم و
أردت أن أسئلك عن ذلك قبل أن أخرج إلى أتعبد في المسجد فجيئ الرجل
فيسئلك عن الشيء فإذا عرفته بالخلاف لكم أخبرته بما فعلت وبما كنت
أعرفه منكم وجعلكم فاجره بما جاء عنكم وبما جرى الرجل لا عرفه ولا أدري
من هو فاق له جاء عن فلان كذا فادخل قولكم فيما بين ذلك فقال لي أ
كذا فإن أدته في هذا المراتب الثلاث عن الفتوى وأخباره مبان
ذلك فعليه شاهد صدق على تلك الدعوى وبالحلقة أنه لا يرتب أبعد
نكث تلك الأدلة وتعدد دعواهم ما وخصوصا في الزامهم تلك الأحكام
ومعذرة وقوعها منهم في كل محل ومقام والله العالم وأما الجواب
عن الثانية وهي أنه على القول بكفرهم وتجبسهم هل التمتع ببناتهم و
نساءهم جائز أم لا فالظاهر أن كل من قال بكفرهم ونجاستهم لا يرتب
عنده في التمتع ببناتهم ونساءهم والطاهر أن عطف نساءهم
على بناتهم في كلامه سلم الله تعالى من باب عطف العلم على الخاص وقد ذكر

الاصحاب رضوان الله عليهم في هذا المقام بالنسبة الى ايجاز الفتح من
الناسبة المنع الانهم بين قائلين فقامل بال منع فيها مطلقا وقائلين يقيدها
بالمعنة والظاهر انهم ارادوا بها من تحقق نصيبها بالمعنى الذي ذكرناه عنهم
وهو نصيب العداوة لاهل البيت دون مطلق مخالفة كما اخبرنا في هذا
هو الغيبي لدلالة الاخبار على ذلك ومن صرح بالغيبي المفيد قدس الله
في رسالة المنفعة والاخبار في ذلك مستقيمة في صحة الفضل لسيار
في كآ وموقفه كافي ييب من ابي عبد الله قال لا يتزوج المؤمن من العائنة
المعروفة بذلك وصححه عبد الله بن سنان على ما في كآ وبب قال سئلت
ابا عبد الله عن الناصب الذي قد عرف نصبه هل تزوج المؤمن منه
فأدرك على رة وهو لا يعلم بوجده قال لا يتزوج المؤمن الناصب ولا يتزوج
الناصب هو مؤمن ولا يتزوج المستضعف مؤمنه وخبر الفضل لسيار
قلت لابي عبد الله ان لا امرني اخا عارفة على رأينا وليس رأينا في
البصرة الا قليل فانزجها بمن لا يرى رأيا قال لا ولا نعم الله عز وجل فقل فلا

وحي

تدعوهن الى الكفار لاهن حل لهم ولا هم يحلون لهن وموقفه قال سئلت
ابا عبد الله عن نكاح الناصب فقال لا والله ولا يحل قال فضيل ثم سئلته
مرة اخرى فقلت جعلت فداك ما تقول في نكاحهم قال والمرئز عارفة قلت
عارفة قال ان العارفة لا توضع الا عند عارف وصححه عبد الله بن سنان
ابي عبد الله قال سئله ابي وانا اسمع عن نكاح اليهود بنو النصرانية فقال
نكاحهما احب الى من نكاح الناصب بنو خير ابي بصير عن ابي عبد الله انه قال
انزوج اليهود بنو افضل او فالخير من ان تزوج الناصب والناصب بنو
الحلي عن ابي عبد الله انه انا انه قوم من اهل خراسان من بني النضر قال لم يصار
اهل بلادكم وشملكم لهم اما انكم اذا صاغتكم هم انقطعتم مرة من عراكم
واذا انكسرتهم انقطع الحجاب بينكم وبين الله عز وجل وخبر سليمان الحارثي
ابي عبد الله قال لا ينبغي للرجل منكم ان يتزوج الناصب ولا يتزوج ابنة
ناصب ولا يطرح ما عنده قال الصدوق رحمه الله من نصيب جبالا ل محمد فلا
نصيب لمر في الاسلام فلهذا حرم منا نكاحهم قال وقال النبي صلى الله عليه وآله

من امتى لا نصيب لهم في الاسلام فلهذا حرم منكم هذا ^{٤٦} قالوا قال النبي صلى الله عليه وسلم
لا اهل بيتي حرم باو غا في الدين مارق منه ومن استحل من امره مني ومن خرج
على المسلمين وقتلهم حرم منكم هذا وخبر الفضيل بن يسار قال سئلت ابا جعفر
عن المرتبة العارفة هل انزجها الناصب قال لا لان الناصب كافر الحديث في
موقفه عن ابي عبد الله قال ذكر الناصب فقال لا نساكم لاننا كل ذنبينهم ولا
نساكم معهم وخبر محمد بن الفضل قال سئلت ابا عبد الله عن المنعة فقال نعم
اذا كانت عارفة قلنا فان لم تكن عارفة قال فاعرض عليها وقل لها فان
فتر وجهها وان ابت ان ترضى لقولك فدها الحديث وخبر محمد بن اسمعيل
عن الرضا في حديث انه سئل عن المنعة فقال لا ينبغي لك ان تنزع الايمان
او مسلمة والطاهي من خبر محمد بن الفضل ان المراد من قوله فاعرض عليها وقل
لها فان قبلت فتر وجهها هو انه اذا لم تكن المرتبة معروفة بالشيخ فاعرض عليها
امر فان قبلته فتلك الحال صح منكم هذا الحكم عليها بالايمان بذلك القول
وعمل ان يكون المراد من المنعة فاذا قبلتها فان قبورها ادايل على انها

ناصبة

ناصبة بل مستغفنة لان العلوم من اهل النصب تحجب المنعة وهذا ^{٤٧}
من باب التعقيب والوجه للعباد في منكم وغيرها وانت اذ انما كنت هذه
الاحياء بت من اولها الى اخرها ظاهرا لك منها الجرم بالتحريم في المنع من الناصبة
على وجلا يجوز حرمك على انك قد رقت سابقا انه ليس النصب الا عبادة
عن التقديم على غيره سواء اعلنت بالعبادة لهم او لم تنصبهم ام لا فغلبت
الغريم على الاعلان كما ادعاه الزعماء او على حق العداوة منهم كما عليه
اخر من تعبد هذه النصوص من غير حاجز واما ما جاء من الاخبار الدالة
جواز منكم مثل ما رواه الشيخ في بيت في الصحيح عن عبد الله بن سنان قال
سئلت ابا عبد الله ع بكون الرجل مسلما غل منكم وموارثته ومجرم
دمه قال جرم دمه بالاسلام اذا ظهر وقيل منكم وموارثته وما رواه الكشي
في الموق في رواية عن ابي جعفر قال كانت غنة امرئة من ثقيف ولها ولد
فقال له ابراهيم قد خلت عليه مولاة لثقيف فقالت لها من من وجهك هذا
قال محمد بن علي قالت فان كذلك اصحابنا بالكوفة وما يشتمون السلف ^{ويقررون}

فخلى سبيلها فإله فرايته بعد ذلك قد استبان عليه وتضعف من جسمه
شيئاً قال قلت له قد استبان عليك فرايتها قال وقد رايت ذلك قال قلت نعم
وفي الوقتين من رواية عن أبي جعفر قال دخل رجل على علي بن الحسين فقال
إن امرئك الشيبانية خارجة تشتم علياً فإنك إن سمعت ذلك منها ^{سعت}
فأله نعم قال فإذا كان حين تريد أن تخرج كما كنت تخرج فاكوفي جانب الدار قال
فإذا كان من الغد كن في جانب الدار وجا الرجل فكلما فاقب منها ذلك فخل
سبيلها وكانت تعجبه رواية مالك بن عمار أنه دخل على جعفر وعبد الله جعفر
فقال إن النقيبة الرهنى على سبيلها وأنا أجيأ إلى أن قال ثم دخلت عليه وقد
طلقها فعلا سمعها بنى أمر علي فلم يستعير أسكنها وخبرني لما ورد من أبي جعفر
في حديث أنه كان له امرئة يقال لها أم علي وكانت ترى رأى الخوارج قال فأمرتها
لبنة إلى الصبح أن تخرج من بابها وتقول أيتها المؤمنين فاصنعوا علي فلما أصبحت
فلبست في الحنفية منافية لما قلناه لأن الخبر الصحيح الأول منها البس في ذلك
لا مكان حمل الإسلام فبقي على المعنا وقت زماننا اعني القبر بالولاية مع

4
ذلك قد عرفت أن الناصب لا خطر في الإسلام قال الشيخ الطوسي في سبيلها
ذكره لهذا الخبر هذا البناء ما قد قلناه لأن من ظهر منه النص والعداوة لأهل البيت
لا يكون قد أظهر الإسلام بل يكون على غايتهم أظهر الكفر وأما الاختيار
التي بعد فليس فيها خطر منها من منافعهم ودلالة على تلك الدواعي لما ظهر منها
من أنهم إنما يكونون بالنظر إلى ظاهر الحال منهم لاظهارهم للإسلام ولهذا
لما ظهر منهم النص خلوا سبيلهم نعم في هذه الأخبار دلالة على بناء الشك على
الظاهر من غير تفهيش على الواقع وإنهم وإن علموا بما في الواقع لم يروا ذلك العلم
مبلغه أحكامهم الظاهرية لأنهم فيها كسائر الناس تعلوا للعباد لما ثبت
أن أفعالهم حجة كالأفعال فلو تكلفوا البواطن لوجب ذلك على الناس أو يكون
صدورهم ذلك ففئة فانهما من المسوغات لذلك لما رواه أحمد بن محمد بن
عن سماعة بن مهران قال سئل عن منافعهم والصلوة خلفهم فقال هذا الأمر
شديد لن يستطيعوا ذلك قد بلغ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك
فإن قوله لن يستطيعوا عدم منافعهم والصلوة خلفهم لأن النقيبة عام قد فعله رسول الله

صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث شئ هو قوله صلى الله عليه وسلم اذ لم يتقل في اجتهادنا
 صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم خلف احد من الخلفين تقبلة الا ان لا يكون قد بلغنا و
 يكون هذا الكلام وقع تقبلة في الرواية لانهم رووا واخذوا من الله تعالى انه
 صلى خلف عبد الرحمن بن عوف واذ لم تكن هناك تقبلة فلا يصلح الا مران
 كما رواه احمد بن محمد بن عيسى في الكتاب المذكور في الصحيح عن الفضل بن يسار
 قال سئلت ابا جعفر عن من كان الناصب الصلوة خلفه فقال لا تناكحه و
 لا تصل خلفه والحاصل ان الدلالة كلها منطبقة على تحريم من كانهم خلفهم
 الله تعالى رجالا ونساء فالقول بالتخليل والكره ان يكونوا معنيين باب
 او التفضيل بين النساء والرجال فيجوز لنا نكاح نسائهم ولا يجوز لنسائنا
 نكاحهم ضعيف جدا بعد ما حققناه فالترام التحريم في النكاح مطلقا منته
 وودوا ما ملك بين من الجانبين هو العقد الا ان توجب التقييد والله اعلم
 واما الجواب عن المسئلة الثالثة فحيث انها مسئلة لا تعلم من اجال الى السوال
 ولا من اعضاء بالنسبة الى الحكم الوارد عن الآلة فيحتاج في تحقيقه الى بيان المراد منها

والنكاح على الاجار التي جاءت عنهم فنقول ان الذي ظهر لنا من اجال هذا
 السوال هو ان المراد منه الاستفهام عن جواز استرقاق نسائهم واتخاذهن ملك
 يمين لان هذا الكلام وقع معناه على القول بكفرهم ونجاستهم وحيث كان هذا
 الظاهر منها اتجه فيها الاشكال وظهر منها الاعضال لاننا لم نقف على كلام منتهى بل
 غير منتهى في تحقيق هذه المسئلة حتى من الداهيين الى كفرهم ونجاستهم لان الداهي
 او من البهيماء اراهم في تحت العنق وموضع الاسترقاق المنع من استرقاقه في
 المحقق في الشرايع ومختصر النافع اما الورق فيجوز باهل الحرب دون اهل الذمة
 واخلاقوا بشرطها جاز عليهم وقال شارحوا كلامه المرحوم اهل الحرب من غير
 قتالهم محاربتهم الى ان يسلموا وباهل الذمة اليهود والنصارى الفاعل في بشرط
 الذمة فلو اخلاقوا بشرطها صاروا اهل حروب جاز عليهم ابغوا ولا فرق في نجاستهم
 استرقاق اهل الحرب بين ان ينصبوا للحرب بالمسلم او يكونوا تحت حكم الاسلام قومه
 كالفاطمية تحت حكم السلم من عبدة الاوثان والبيزنطيين والعلاقة وغيرهم انتهى هذه العجا
 ونحوها كما في تدل على اختصاص الحكم بالحربي وهم لا يطلقون على مثل التوا

هذا الاسم وان أطلق اسم الناصب على الحربي على ما صرح به ابن سيرين لا
 ان الاشتغال بجواراتهم محال طالما نحن في الفتوى انما هو على اخبارهم
 واما الظاهر منها لم يتأملها انهم داخلون في الخبيث ومقتضى ذلك جواز
 استرقاقهم ولكنهم من مواعين ذلك تقيته ومحاماة لشيعتهم فحق خبر الخضر ^{عليه}
 ما في كآويب ومحاسن البرق وعلل الصدوق عن ابي عبد الله ^{عليه} يقول لسيرة
 صلوات الله عليه في اهل البصرة كانت خبر الشيعنة ما طلع عليه الشمس ان علم ان
 للقوم دولة فلو سبواهم لسببت شيعنة قلت فاجزي عن القائم ^{عليه} بسيرة مجتهد تلك
 السيرة لانه لا دونه في الكافي في الصحيح عن محمد بن مسلم قال سئلت ابا جعفر
 عن القائم اذا قام باي سيرة يسير بالناس فقال بسيرة ما سار به رسول الله ^{عليه} والى الله
 حتى يظهر الاسلام قلت وما كانت سيرة رسول الله ^{عليه} قال ابطل ما كان في الجاهلية
 واستقبل الناس بالعدل وكذلك القائم اذا قام يبطل ما كان في المهدنة مما
 كان في ايدي الناس يستقبلهم بالعدل وفيه الموق عن الحسن بن هرون
 بيع الاغاطر قال كنت عند ابي عبد الله ^{عليه} جالساً فسلته المعلى بن خنيس السبي

الامام

الامام بخلاف سيرة علي ^{عليه} قال نعم وذلك ان علياً سار بالمع والكلف لانه
 علم ان شيعته سيظهر عليهم وان القائم اذا قام سار فيهم بالسيف والسبي
 يعلم ان شيعته لن يظهر عليهم من بعده ابد وراه النخاعي في الغيبة باسناد
 الى ابي حمزة الثمالي قال قلت لعلي بن الحسين عبا سار علي ^{عليه} الى بابا ^{عليه} فقال ان ابا
 كان جد واحد ارحم الله فقال يا امير المؤمنين عبا تسير في هؤلاء عندا قال يا امير
 سار رسول الله ^{عليه} في اهل مكة وفيه الموق عن جعفر عن ابي عبد الله
 عن محمد بن الحكم قال لما هزمنا علي ^{عليه} بالبصرة دعى الناس امير المؤمنين قائم
 ببينة اعطاه ومن لم يقم ببينة احلفه قال فقال له قال يا امير المؤمنين انتم الف
 بيتنا والسبي قال فلما انزلوا عليه قال ايكم يا اخد ام المؤمنين في سعة فكفوا وراه
 الصدوق في العلل الموق عن مسعد بن زياد عن جعفر بن محمد عن ابي
 وراه المجهري في قرب الاسناد بسند من الضعيف عن ابي الخضر في كتاب
 العلل باسناد عن عبد الله بن سليمان قال قلت لابي عبد الله ^{عليه} ان الناس يروون
 ان علياً اغامر عليهم كما من رسول الله ^{عليه} على اهل مكة واغامر على لانه

يعلم انه كان له شيعته وان ^{٩٢} ولله الباطل سنظهر عليهم فاراد ان يقتل في
بني شيعته وقد رايتهم اثار ذلك هو البسار في الناس بسيرة على قتل
اهل البصرة جميعا واخذوا مواليهم كان ذلك له حلالا لكنه من علمهم لم يكن
شيعته من بعد قال الصدوق وقد روي ان الناس اجتمعوا الى امير المؤمنين
يوم البصرة فقالوا يا امير المؤمنين اقم بيننا عنايمهم قال ابيكم يخذلوا المؤمنين
في سمهم وفيه في الصحيح عن زائدة بن ابي عن ابي بصير قال لولا ان عليا سار في
اهل حربه بالكف عن السبي والغنيمة للقيت شيعته من الناس بالاعطاش ثم قال
والله لسيرة كانت لكم خيرا ما طلعت عليه الشمس وانت اذ الحلف جبر ابيها
الاحاديد اطلعت على ما فيها من الفرائض والاشارة وظواهر العباد المكشوفة
ما حققناه في هذه المسئلة من انهم خذلوا الله تعالى كاهل الحرب في جوار السبي
ولكن جاء العفو عنهم والمن عليهم من جهة السبي الى ان يقوم قاعنا محامدا عن
الشيعته وهذه الاجار وان كان ظهر من بعضها المن عليهم في اموالهم كسبيهم ^{الان}
الظاهر من اخبار كثيرة لاذن في اموالهم في هذا الزمن وكذا الحكم بالنسبة الى

قتالهم

قتالهم الا انه مخصوص بوقت ارتفاع التقية وقد تقدم خبر اسحق بن عمار وفيه ان
كل من سبي عليه الناصب حلال الا امرته وفي آخرها وكذا انا نخاف عليكم ان يقتل
رجل منكم برجل منهم ورجل منكم خبر من الف رجل منهم لا امرناكم بالقتل لهم ولكن
ذلك الى الامام وربما يستنبط من هذه الرواية ان جوار قتلهم مخصوص بخبرهم
صلوات الله عليهم واذنهم وقد عرفت ان الاخبار جاءت بالاختلاف في حال غيبتهم
كما انهم هم فلعن هذا مخصوص من التقية ويدل عليه صحة الفضل بن
شاذان المروزي في العيون عن الرضا انه قال في حديث طويل قال لا يقتل
احد من النصاب الكفار في دار التقية الا قاتل او ساع في فساد وذلك اذا
لم تخف على نفسك او على اصحابك وما في كتاب قرب الاسناد عن الريان بن
الصلت قال قلت للرضا ان العباسي سمعني فيك وبذكر لك كثيرا وهو كثير
ما ينال عندي يقتل قرا ان اخذ بجلقه واعصره حتى يموت ثم اقول مات
فجئت فقال ونقص يد به ثلاث مرات لا يارب ان لا يارب ان فقدت الفضل
بن سميل هو ذاك اجنبي الى العراق في امواله والعباسي خارج بعدى يا يام





الى العراق فتر ان اقول لمو اليك المقيمين يخرج منهم عشرين ثلاثون رجلا
كانهم قاطعوا طريق اوصعاليك فاذا اجناز بهم قتلوه فيقال قتل الصفا^{ليك}
فسكت ولم يقل نعم ولا لا ولعل سبب النفي في الاول هو ظهور النقبة وان^{ذلك}
الاحتيال مما لا يزليها وسبب السكوت في الثاني هو النقيض فدل على الابطال^{حتى}
لان النقبة في النفي لو ارادة وبالحكمة ان الاخبار الناهية عن القتل واخذ^{هوال}
منهم اغاصدت نقبته او امنا كما فعل على باهل البصرة فاستناد شراح
المفاتيح في احرام اموالهم الى تلك الاخبار غفلة واخذوا على ما بالهم كما عرفت
واين هو من الاخبار التي جاءت في خصوص تلك الاباحية مثل قولهم في^{المستغنى}
خذ مال الناصب ايما وقتك وادفع لنا المحبنة وامثاله والعقيد في ذلك كله
حل اموالهم ودمائهم في زمن الغيبة دون سببهم حيث لم تكن ثمة نقبة
وان كلما جاء عنهم بلا امر بالكف فبسبب النقبة منهم او خوف على شيعتهم
والله العالم بالصواب هو مرجع الاحكام في كل باب
حوزه السيد محمد هاشم علي باليوم خميس السابع عشر من شهر محرم الحرام^{١٣٢٩}

